

تبعات قانون الأحوال المدنية السوري لعام 2021 على السوريين في الخارج



تبعات قانون الأحوال المدنية السوري لعام 2021 على السوريين في الخارج

المجلس النرويجي للاجئين (www.nrc.no) هو منظمة غير حكومية إنسانية دولية مستقلة تقدم المساعدة والحماية وتساهم في إيجاد حلول مستدامة للاجئين والنازحين في جميع أنحاء العالم.



المجلس النرويجي
للاجئين



تم تمويل هذه الدراسة من قبل الاتحاد الأوروبي. المعلومات الواردة في هذه الدراسة لا تعبر عن وجهات نظر أو مواقف الاتحاد الأوروبي.

الصورة: المجلس النرويجي للاجئين

جدول المحتويات

3	مصطلحات واختصارات
5	ملخص تنفيذي
10	التوثيق المدني في الجمهورية العربية السورية
10	1. نظرة عامة على قانون الأحوال المدنية
12	2. الإطار القانوني السوري
14	تحليل قانون الأحوال المدنية - للسوريين في الخارج
14	1. الأمانة السورية الواحدة
15	2. أساسيات السجل المدني
16	3. التغيّرات الحاصلة في السجل المدني
19	4. التسجيل المدني للواقعات التي تحدث في الخارج - لمحة عامة
26	5. تسجيل الولادة التي تحدث خارج سورية
28	6. تسجيل الوفاة التي تحدث خارج سورية
29	7. تسجيل الزواج والطلاق خارج سورية
31	8. الحصول على بطاقة شخصية خارج سورية
32	9. الحصول على دفتر عائلة خارج سورية
33	10. الرسوم والغرامات المتعلقة بالواقعات التي تحدث خارج سورية
36	المراجع

مصطلحات واختصارات

المصطلحات باللغة العربية المذكورة أدناه هي المصطلحات المستخدمة في سورية، لكنها قد تختلف قليلاً عما هو مستخدم في الأردن أو لبنان أو العراق.

إنكليزي	عربي
Any civil status document	أي وثيقة خاصة بالأحوال المدنية
Birth attestation	شهادة الولادة
Birth certificate	بيان الولادة
Birth notification	تقرير ولادة
Birth registration	تسجيل الولادة
Born out of wedlock	مولود غير شرعي مولود خارج إطار الزواج
Certificate	بيان
Competent authority	السلطات المختصة
Civil documentation	التوثيق المدني
Civil record	القيود المدني
Civil registrar (from CSL 2007)	أمين السجل المدني
Civil registry office (from CSL 2007)	السجل المدني
Civil Registry Centre	مركز السجل المدني
Civil Status Law	قانون الأحوال المدنية
Conciliation Court for Civil Affairs	محكمة صلح الأحوال المدنية
Court validation of informal marriage	قرار قضائي بإثبات الزواج خارج المحكمة
Death attestation	شهادة وفاة
Death certificate	بيان وفاة
Death notification	تقرير الوفاة
Digital address	العنوان الرقمي
Divorce by the husband	الطلاق
Divorce certificate	بيان طلاق
Divorce through mutual consent	مخالعة
Family booklet	البطاقة الأسرية
Family civil status extract	إخراج القيد المدني العائلي
Fees	رسوم
Fines	غرامات
Foreign	أجانب
General Administration for Palestinian Arab Refugees	الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب

Hanafi jurisprudence (shari'a law)	فقه
Head of the Civil Registry Centre	رئيس مركز السجل المدني
Identity card	بطاقة شخصية
In a manner contrary to public order	بشكل مخالف للنظام العام
Individual civil status extract	إخراج قيد مدني فردي
Judicial divorce	التفريق
Legal agent	الوكيل
Legal guardian of minors	وصي قانوني
Marriage application	معاملة عقد الزواج
Marriage certificate	بيان زواج
Marriage contract	صك زواج
Marriage official	المأذون
Mukhtar	المختار
National number	الرقم الوطني
Not of full legal capacity	حجر مدني
Of unknown parentage	مجهول النسب
Paternity	أبوة
Informal marriage	زواج عرفي
Pilgrimage	الحج
Ratify	تصديق
Refugee	اللاجئين
Relatives (from CSL 2007)	الأقارب
Relative to the fourth degree	الأقارب حتى الدرجة الرابعة
Single Syrian Registry	أمانة سورية الواحدة
Smartcard	البطاقة الذكية
Stateless	عديم الجنسية
Syrians abroad	مواطني الدولة في الخارج
Unregistered	مكتوم القيد
Vital life event	واقعات أحوال مدنية
The area where the original records are held	مكان القيد الأصلي

الاختصارات:		
CRC	Civil Registry Centre	مركز السجل المدني
CSL	Civil Status Law	قانون الأحوال المدنية
IQD	Iraqi Dinar	دينار عراقي
JOD	Jordanian Dinar	دينار أردني
LBP	Lebanese Pound	ليرة لبنانية
PSL	Personal Status Law	قانون الأحوال الشخصية
SYP	Syrian Pound	ليرة سورية

ملخص تنفيذي

إن الحق في الاعتراف بالشخص أمام القانون هو من حقوق الإنسان الأساسية، وهو حق منصوص عليه في القانون الدولي والسوري. كما أن امتلاك الشخص لهوية قانونية يمكنه من الحصول على حقوق أخرى بموجب القانون. ففي سوريا، يُعدّ إثبات الهوية القانونية والتوثيق المدني أمران أساسيان للحصول على مجموعة كبيرة من الحقوق. إلا أن السوريين الذين نزحوا أثناء الأزمة - خاصة أولئك الذين غادروا البلد - يواجهون عقبات عديدة تحول دون حصولهم على التوثيق المدني.

فالسوريون في الخارج مضطرون إلى تحمل التكاليف المرتفعة والمخاوف الأمنية وتقييد حرية الحركة وفقدان وثائقهم المدنية، بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة للحصول على الوثائق عندما لا يكونون في سورية. وبالنتيجة، نجد أنه على الرغم من أن الكثير من السوريين في البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان والعراق تمكنوا من الحصول على وثائق مدنية من البلدان المضيفة، إلا أنهم لم يسجلوا واقعات أحوالهم المدنية في سورية.¹

وقد قامت الحكومة السورية مؤخراً باتخاذ عدة خطوات من شأنها تحديث وتسهيل الوصول إلى التوثيق المدني. وتتضمن تلك الخطوات إصدار قانون جديد ينظم السجل المدني السوري. حيث صدر في 25 آذار 2021 قانون الأحوال المدنية السوري رقم 13/2021، ليحل محل قانون الأحوال المدنية لعام 2007². تحلل هذه الدراسة كيفية تأثير قانون الأحوال المدنية على السوريين الذين يعيشون في الخارج، بمن فيهم اللاجئين.³

أبقى قانون الأحوال المدنية على الكثير من القواعد والإجراءات التي كانت موجودة في القانون السابق والمتعلقة بتسجيل واقعات الأحوال المدنية، كالولادة والزواج والطلاق والوفاة، وكذلك الإجراءات المتعلقة بإصدار البطاقات الشخصية والبطاقات الأسرية (دفتر العائلة)⁴. كما أحدث قانون الأحوال المدنية عدة تغييرات إيجابية. على سبيل المثال، مدّد قانون الأحوال المدنية الفترة التي يستطيع خلالها الأشخاص تسجيل واقعات أحوالهم المدنية تمديداً كبيراً. فقد ازدادت تلك الفترة ثلاثة أضعاف، لترتفع من 30 يوماً إلى 3 أشهر للأشخاص داخل سوريا، ومن 90 يوماً إلى 9 أشهر للسوريين في الخارج.⁵

هناك أيضاً تغيير أساسي في قانون الأحوال المدنية، وهو تقديم الأمانة السورية الواحدة. إذ تُعتبر هذه الخطوة الطموحة المتمثلة في سجل مدني سوري مؤتمت

¹ "الاستعداد القانوني لعودة إلى سورية" MRF 26، (9102)

² صدر قانون الأحوال المدنية لعام 2007 في 12 نيسان 2007 باسم القانون رقم 26، وبعد ذلك تم تعديله بالقانون رقم 20/2011 والمرسومين رقم 69 و70 لعام 2012 والقانون رقم 24/2015 والقانون رقم 4/2017.

³ يشير القانون إلى فئة «مواطني الدولة في الخارج» بشكل عام. ورغم أن الحكومة السورية لا تعترف بالسوريين في الخارج على أنهم لاجئون، لكن بالنظر إلى أن التركيز في هذا التقرير ينصب على الأشخاص الذين غادروا سوريا بسبب الأزمة، فإننا نستخدم مصطلح «لاجئين». لمزيد من المعلومات عن القانون المطبق على السوريين في الخارج، انظر المجلس النرويجي للاجئين، تحليل قانون الأحوال المدنية 2021 للسوريين الذين يعيشون في الخارج (2021).

⁴ فيما عدا الأمانة السورية الواحدة، فإن قواعد قانون الأحوال المدنية تُطبق أيضاً على اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سوريا - سواء كانوا في الداخل أم في الخارج. حيث يُعترف بهم كأشخاص في حكم المواطنين السوريين، ويتم معالجة وثائقهم المدنية في سجل منفصل في مكاتب تسجيل خاصة بهم.

⁵ وفق التعليمات رقم (1)14 من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية، فإن اليوم الذي تحدث فيه الواقعة أو تنتهي لا يدخل في حساب المهلة الزمنية المحددة.

يغطي كافة أنحاء القطر تطوراً ملحوظاً عن القانون السابق. ورغم أن قانون الأحوال المدنية لعام 2007 سمح بإحراز بعض التقدم في أتمتة القيود المدنية في سوريا، إلا أنه كان معتمداً بشكل أساسي على النظام الورقي المحدد جغرافياً. وكان الناس يضطرون إلى السفر إلى مكاتب السجلات المدنية المحلية⁶ -التي تُعرف بالنفوس - في مكان القيد الأصلي لتسجيل واقعاتهم والحصول على الوثائق المتعلقة بها.⁷ وكان الأمر ذاته ينطبق على الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحصول على بطاقات هوية أو دفاتر عائلة.

أما الآن، فيضع قانون الأحوال المدنية المعدل تصوراً لمراكز السجل المدني المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد بحيث تكون متصلة إلكترونياً ببعضها البعض فتشكّل جميعها سجلاً واحداً. وهذا يعني أن الشخص يستطيع قانوناً الذهاب إلى أي مركز سجل مدني - بغض النظر عن المكان الذي كانت تُحفظ فيه قيود عائلته - لتسجيل واقعاته والحصول على وثائقه المدنية. وعندما يتحقق هذا الطموح على أرض الواقع في سورية، من المحتمل أن يصبح السجل المدني أكثر فعالية بكثير، وأن يصبح الوصول إليه أيسر بكثير، بما في ذلك للأشخاص النازحين. إلا أن العقبات التي تقف في طريق تنفيذ هذا التغيير الكبير يبسر ستكون عديدة بالنسبة إلى أي بلد، ناهيك عن بلد يمر بأزمة.

لم يُحدث قانون الأحوال المدنية تغييراً كبيراً بالنسبة إلى طريقة قيام السوريين في الخارج بتسجيل واقعاتهم المدنية. إذ لا تزال الخطوة الأولى في تلك الإجراءات هي تسجيل الواقعة وفق قوانين البلد الذي حدثت فيه.⁸ وبعد الحصول على تلك الوثيقة، يصبح من الممكن تسجيل الواقعة في السجل المدني السوري.

يتيح قانون الأحوال المدنية للسوريين طريقتين لتسجيل واقعاتهم التي حدثت في الخارج في السجل المدني السوري. إحدى الطريقتين، والتي سنشير إليها في هذا التقرير بالطريقة (أ)، هي عن طريق البعثة الدبلوماسية السورية في البلد الذي يقطن فيه المواطن السوري أو الذي حدثت فيه الواقعة. تتألف هذه الطريقة من ثلاث خطوات هي نفسها التي كانت مذكورة في قانون الأحوال المدنية لعام 2007. الخطوة الأولى هي الحصول على التوثيق المدني من البلد المضيف وفق قوانين ذلك البلد - كالحصول على بيان ولادة رسمي مثلاً.

الخطوة الثانية هي تصديق الوثيقة من وزارة الخارجية. ورغم أن هذه الخطوة ليست مطلوبة في جميع البلدان المضيف، إلا أنها مطلوبة في الأردن ولبنان مثلاً. الخطوة الثالثة هي تقديم الوثائق المصدقة إلى البعثة الدبلوماسية السورية في البلد المضيف للمصادقة عليها وتسجيلها. وبعد ذلك تقوم السفارة أو القنصلية السورية بإرسال الوثيقة إلى سورية لكي يتم تسجيل الواقعة في أمانة سورية الواحدة.

يتيح قانون الأحوال المدنية طريقة أخرى لتسجيل الواقعات المدنية التي تحدث خارج سورية، ونشير إلى تلك الطريقة في هذا التقرير بالطريقة (ب). تتضمن الطريقة (ب) تقديم الوثائق إلى أي مركز تسجيل مدني في سورية لتسجيلها، دون الحاجة إلى الذهاب إلى البعثة الدبلوماسية السورية.

ورغم أن هذه الطريقة كانت متاحة في قانون الأحوال المدنية لعام 2007، إلا أنه يُقال بأن القانون الجديد قد وسع الظروف التي يمكن فيها استخدام هذه الطريقة.⁹ باختصار، يبدو أن الطريقة (ب) يمكن أن تُستخدم إذا تعذر، لأي سبب من الأسباب، تسجيل الواقعة بالطريقة (أ) (أي عن طريق البعثة الدبلوماسية السورية).¹⁰ وفي

⁶ بموجب قانون الأحوال المدنية لعام 2007، كان يتم إدارتها من قبل «أمانة السجل المدني» و«أمين السجل»

⁷ لا تُستخدم كلمة «نفوس» في قانون الأحوال المدنية الجديد أو قانون عام 2007، بل هي مصطلح غير رسمي يُستخدم شعبياً.

⁸ كما هو مبين في المادة 17 من قانون الأحوال المدنية، فإن الواقعة الموثقة لمواطن سوري خارج سوري «بعد صحيحة إذا تم التعامل معها وفق قوانين البلد الذي حدثت فيه، ولم تكن تتعارض مع القوانين السورية».

⁹ لا يتضمن قانون الأحوال المدنية بحد ذاته الأحكام التي كانت موجودة في المادة 17(ب) من قانون الأحوال المدنية لعام 2007، والتي قصرت استخدام الطريقة (ب) على الحالات التي يكون فيها «الشخص السوري يعيش في بلد لا يوجد فيه قنصل سوري، ويجد صعوبة في الوصول إلى القنصل لتسجيل الواقعة».

¹⁰ مادة 17(ب) من قانون الأحوال المدنية

الظروف الحالية، قد يتعذر التسجيل بالطريقة (أ) لعدد من الأسباب، من بينها ارتفاع التكلفة وطول قوائم الانتظار في السفارات وعدم فهم قوانين وإجراءات البلد المضيف، بالإضافة إلى المخاوف الأمنية وعدم وجود إذن إقامة أو حرية في التنقل. كما أنه قد تم إغلاق البعثات الدبلوماسية السورية منذ بداية الأزمة في كثير من البلدان، بما فيها العديد من البلدان الأوروبية. إلى جانب الأسباب المتعلقة بوباء كوفيد-19- حالياً، والتي تعيق الوصول إلى البعثات الدبلوماسية. ومن الواضح أن العديد من السوريين الذين يعيشون حالياً في بلدان مجاورة يجدون صعوبة بالغة – وأحياناً استحالة – في إكمال الخطوة الأولى من الطريقة (أ)، ناهيك عن باقي الخطوات¹¹

تتضمن الطريقة البديلة ثلاث خطوات أيضاً. الخطوة الأولى هي الحصول على الوثائق الأصلية للواقعة صادرة عن السلطات المختصة في بلد المضيف، أو نسخ مصدقة عنها.¹² ويختلف هذا عن الطريقة (أ) في أن نطاق الوثائق التي قد تُقبل من البلد المضيف أوسع بقليل. ففي الطريقة (أ)، لا تقبل البعثة الدبلوماسية السورية عادةً أقل من بيان صادر وفق قوانين البلد المضيف – كبيان ولادة صادر عن دائرة الأحوال المدنية في الأردن مثلاً. أما في الطريقة (ب)، فيُقبل أيضاً بيان صادر عن الدولة من ذلك النوع،¹³ لكن يبدو أن هناك مجالاً لحرية التقدير – في القانون وفي الممارسة – من حيث الوثائق الصادرة عن السلطات المختصة في البلد المضيف التي تُقبل تحديداً. وهذا أمر مفهوم بالنظر إلى المجموعة الكبيرة من الوثائق والسلطات المختصة وإجراءات تسجيل الواجهات في البلدان المضيضة حول العالم. لكن النتيجة هي انه في الوقت الحالي، ليس هناك وضوح كامل فيما يتعلق بالوثائق – بالإضافة إلى البيانات الصادرة عن الدولة – المقبولة من لبنان والعراق والأردن للتسجيل المباشر في سورية.¹⁴ ويمكن أن نستفيد في هذا المجال من حالات الاختبار لتقييم الممارسات المتبعة والحصول على مزيد من الوضوح بالنسبة للاجئين.

الخطوة الثانية واضحة جداً بالنسبة إلى واقعات الولادة والوفاة. فكما يُطلب عندما تحدث هذه الواقعات داخل سورية، تكون الخطوة الثانية هي الحصول على شهادة من المختار في سورية.¹⁵ أما واقعات الزواج والطلاق فلا تحتاج إلى شهادة مختار. إلا أن قرارات الزواج والطلاق الصادرة عن بلد مضيف لا تعتبر صحيحة للتسجيل في سورية إلا إذا لم تكن تتعارض مع القانون السوري وكانت صادرة عن محكمة حكومية رسمية من النوع الذي يُعتبر مختصاً في سورية، كالمحكمة الشرعية أو غيرها من المحاكم الدينية.¹⁶

الخطوة الأخيرة هي أن يقوم شخص مخوّل – كأحد الأقارب حتى الدرجة الرابعة أو شخص لديه وكالة قانونية مصدقة أصلاً – بتقديم الوثائق للتسجيل في أي مركز سجل مدني في سورية.¹⁷

يقدم القانون الجديد مزيداً من التوضيح والمساواة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يحق

¹¹ المجلس النرويجي للاجئين، تقرير إخباري «حق اللاجئين السوريين في الهوية القانونية: تداعيات للعودة» 2017، متوفر على الرابط nrc.no/globalassets/pdf/briefing-notes/cia/final-syrian-refugees-civil-documentation-briefing-note-21-12-2016.pdf.

¹² مادة 17(ب) من قانون الأحوال المدنية، والتعليمات رقم 18(2) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية

¹³ كما أكد لنا موظفو الشؤون المدنية في دمشق، سورية (تشرين الأول 2021)

¹⁴ مادة 17(ب) من قانون الأحوال المدنية، والتعليمات التنفيذية رقم 17(2) من قانون الأحوال المدنية، تلخص المتطلبات العامة. فهي تنص على أنه تطلب شهادة الواقعة من السلطات المختصة في البلد المضيف. كما تنص المادة 17(ج) من قانون الأحوال المدنية على أن يتم تصديق أي وثيقة أصلاً. إلا أنه لا يتضح من القانون ما إذا كان التصديق المطلوب هو من وزارة الخارجية في البلد المضيف، أم إذا كانت هناك سلطة أخرى في البلد المضيف هي التي يجب أن تقوم بالتصديق. تحدث موظفو المجلس النرويجي للاجئين مع موظفي السجل المدني في دمشق في حزيران وأب وتشرين الأول من عام 2021 لمحاولة توضيح هذه المسألة، لكن تفسيرات الموظفين كانت متباينة بعض الشيء. وذكر أيضاً أنه بالنظر إلى الوضع الحالي – ووجود العديد من السوريين في الخارج الذين لم يتمكنوا من تسجيل واقعاتهم في سورية – أنه توجد توجيهات داخلية تشير إلى أنه يجب التعامل بدرجة من التساهل. لكن ما يعنيه هذا تحديداً سيحتاج لاحقاً في الممارسة العملية، وقد لا تكون الإجراءات متطابقة في كافة مراكز السجل المدني.

¹⁵ التعليمات 17(2) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية، يبدو أن السبب المنطقي وراء ذلك هو أنه يتم التعامل مع الوثيقة المتحصل عليها في الخطوة الأولى كما لو أن الواقعة حدثت داخل سورية. ولو أنها كانت قد حدثت في سورية، لكانت شهادة المختار مطلوبة.

¹⁶ التعليمات 17(2) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية، إذا لم يكن قرار الزواج أو الطلاق صادراً عن محكمة كئلك، تنص التعليمات على أنه يتم إكسأوه «صيغة التنفيذ» (تصريح رسمي) من قبل المحكمة التي لديها سلطة قانونية لذلك في سورية.

¹⁷ مادة 17(ب) من قانون الأحوال المدنية

لهم تسجيل واقعات الولادة والوفاة.¹⁸ ويحق لتلك الفئات التسجيل سواء عن طريق البعثة الدبلوماسية السورية بالطريقة (أ)، أو عن طريق مركز سجل مدني في سورية بالنيابة عن أقارب يعيشون خارج سورية، بالطريقة (ب).

بالنسبة إلى بيانات الولادة، يعامل قانون الأحوال المدنية الأم والأب على قدم المساواة من حيث القدرة على التبليغ عن الولادة، بينما كان قانون الأحوال المدنية لعام 2007 يعطي الأولوية للاب.¹⁹ من التغييرات الإيجابية الأخرى توضح أن «الأقارب حتى الدرجة الرابعة» من الراشدين يستطيعون التبليغ عن الواقعة،²⁰ بينما استخدم قانون الأحوال المدنية لعام 2007 مصطلح «الأقارب» الأكثر غموضاً.²¹ وهذا قد يعني أنه كان من الصعب الحصول على قيود أقارب مثل أبناء العم. والأمر سيان بالنسبة إلى بيانات الوفاة، حيث يستطيع «الأقارب حتى الدرجة الرابعة» للمتوفى التبليغ عن الوفاة.²² أما سابقاً، فكان مصطلح «الأقارب» فقط مستخدماً في قانون الأحوال المدنية.²³ وكما كان الحال في السابق، يستطيع أولئك الأقارب التبليغ عن الوفاة إلى جانب أصول المتوفى وفروعه والزوج أو الزوجة. ولا يحتاج الأقارب حتى الدرجة الرابعة إلى وكالة قانونية للتبليغ عن الولادة أو الوفاة.

كما وسع قانون الأحوال المدنية فئة الأشخاص الذين يحق لهم التقدم بطلب للحصول على دفتر عائلة (بطاقة أسرية). دفتر العائلة هو وثيقة رسمية مهمة تسجل كافة واقعات الأحوال المدنية للعائلة، بما في ذلك وجود زواج سجل وتفاصيل الأطفال المسجلين من ذلك الزواج في السابق، كان يحق للزوج أو الزوجة فقط التقدم بطلب للحصول على دفتر العائلة لأول مرة.²⁴ أما الآن فتستطيع الفئات التالية أيضاً التقدم بطلب للحصول على دفتر العائلة: الأولاد الراشدين العازبين في حال وفاة والديهما أو غيابهما بسبب السفر أو السجن أو طلاقهما،²⁵ والوصي الشرعي على الأولاد القاصرين في الحالات السابقة،²⁶ والوكلاء القانونيين لأي من الفئات آتفة الذكر.²⁷ لكن أيضاً كان من يتقدم بالطلب من تلك الفئات فيجب أن يكون داخل سورية. وهذا يعني أن الوكيل القانوني أو الوصي القانوني في سوريا على سبيل المثال يستطيع التقدم بشكل قانوني للحصول على دفتر عائلة بالنيابة عن الأشخاص الذين يعيشون خارج سوريا. أما في حال عدم وجود وكيل أو وصي قانوني، فيتعين على الأشخاص من الفئتين الأوليين (الزوج أو الزوجة، أو الأولاد الراشدين العازبين) التقدم شخصياً لدى أي مركز سجل مدني في سوريا.

أما الوثائق الرسمية التي لم يطرأ عليها تغيير في قانون الأحوال المدنية بالنسبة إلى السوريين في الخارج فهي إخراجات القيد المدني. فلا يزال السجل المدني يصدر ووثائق إخراج القيد المدني الفردي وإخراج القيد المدني العائلي. ويمكن للسوريين في الخارج أيضاً الحصول على تلك الوثائق عن طريق التقدم بطلب إلى البعثة الدبلوماسية السورية في المكان الذي يعيشون فيه. كما يمكن الحصول على تلك الوثائق من أي مركز سجل مدني في سورية عن طريق الأقارب بالنيابة عن السوريين في الخارج.²⁸ وفي

¹⁸ يستطيع الأشخاص المخولون تسجيل واقعات السوريين في الخارج لدى البعثة الدبلوماسية السورية بالطريقة (أ)، أو لدى مركز سجل مدني في سورية بالنيابة عن أقارب يعيشون في الخارج، بالطريقة (ب)

¹⁹ مادة 23 من قانون الأحوال المدنية

²⁰ مادة 23 من قانون الأحوال المدنية. تم تحديد الأقارب حتى الدرجة الرابعة في التعليمات رقم 52 (التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية) على أنهم: الأب والأم والابن والابنة والأحفاد والحفيدات من الأبناء والبنات والجد والجددة والأخ والأخت وأبناء وبنات الإخوة والأخوات والعموم والعمات والأخوال والخالات وأبناء وبنات العموم والعمات وأبناء وبنات الأخوال والخالات.

²¹ مادة 23 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

²² مادة 36 من قانون الأحوال المدنية

²³ مادة 36 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

²⁴ مادة 61 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

²⁵ تنص المادة 56(أ)2 على أن الأولاد الراشدين العازبين بوسعهم الحصول على دفتر العائلة فقط في حالة وفاة الوالدين أو غيابهما بسبب السفر أو السجن، أو في حالة وفاة الأب وزوج الأم مرة أخرى، أو طلاقها منه قبل وفاته.

²⁶ مادة 56(أ)3 من قانون الأحوال المدنية

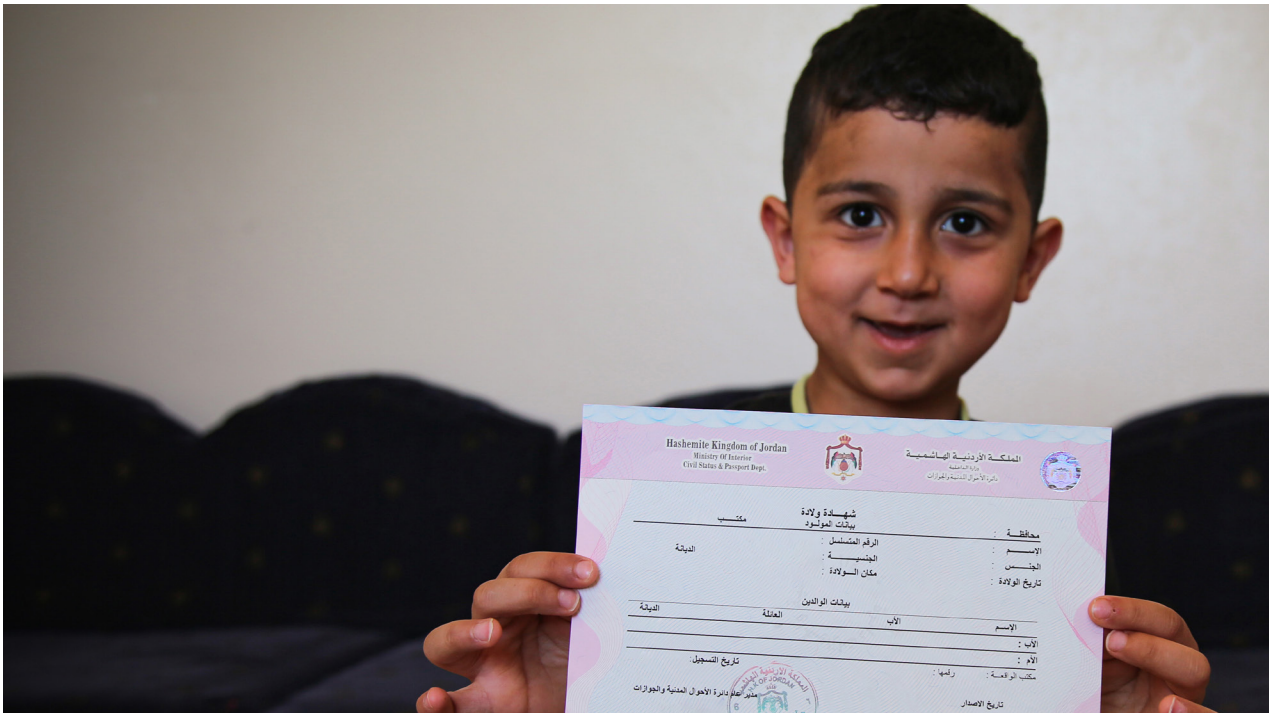
²⁷ مادة 56(ج) من قانون الأحوال المدنية. الوكيل هو شخص لديه وكالة قانونية، وفي هذه الحالات، من كاتب عدل.

²⁸ مادة 22 من قانون الأحوال المدنية

كلتا الحالتين، لا حاجة إلى وكالة قانونية.²⁹ وتثبت تلك الوثائق القانونية الحالة الشخصية والمدنية لصاحبها وعائلته، بالإضافة إلى معلومات الهوية الأساسية.

رغم أن البطاقة الشخصية هي وثيقة مهمة للمواطنين داخل وخارج سورية، إلا أن قانون الأحوال المدنية لم يُحدث تغييراً على الإجراءات المتعلقة بها بالنسبة إلى الأشخاص الذين يريدون الحصول على بطاقات شخصية في الخارج. إذ لا يزال السوريون الذين يعيشون في الخارج، بمن فيهم اللاجئون، غير قادرين على التقدم بطلب للحصول على البطاقة الشخصية. أما بالنسبة إلى من هم داخل سورية، فقد أحدث قانون الأحوال المدنية تغييرات إيجابية تتمثل في تمكينهم من الحصول على بطاقة شخصية من أي مركز سجل مدني في سورية، لكنه للأسف لم يقدم أي تغييرات لتحسين إمكانية الحصول على بطاقات شخصية للسوريين في الخارج.

وأخيراً، فقد زاد قانون الأحوال المدنية الرسوم والغرامات والعقوبات المتعلقة بالتوثيق المدني. وهي تغييرات طفيفة بالنسبة إلى الرسوم وغرامات التأخير، لكنها كبيرة بالنسبة إلى العقوبات. إلا أنه بعد صدور قانون الأحوال المدنية بوقت قصير، صدر المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2021. وهو مرسوم يُعفي السوريين ومن في حكمهم (أي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين) من الغرامات التي يفرضها قانون الأحوال المدنية على التأخير في تسجيل الواقعات أو الحصول على بطاقات شخصية بعد المهلة القانونية المحددة، وهو مطبق سواء كان الشخص داخل سورية أم خارجها. استمر الإعفاء لمدة ستة أشهر فقط من وقت دخول المرسوم حيز التنفيذ في منتصف شهر نيسان في سورية عندما نُشر في الجريدة الرسمية.



²⁹ المرة الوحيدة التي ذكر فيها الوكيل القانوني - أي الشخص الذي لديه وكالة - في قانون الأحوال المدنية بخصوص دفتر العائلة هي في المادة 56(ج) من قانون الأحوال المدنية.

التوثيق المدني في الجمهورية العربية السورية

1. لمحة عامة عن قانون الأحوال المدنية

إن الحق في الاعتراف بالشخص أمام القانون هو من حقوق الإنسان الأساسية، وهو حق منصوص عليه في القانون الدولي والسوري. كما أن امتلاك الشخص لهوية قانونية يمكّنه من الحصول على حقوق أخرى بموجب القانون. ففي سوريا، يُعدّ إثبات الهوية القانونية والتوثيق المدني أمران أساسيان للحصول على مجموعة كبيرة من الحقوق. إلا أن السوريين الذين نزحوا أثناء الأزمة - لا سيما أولئك الذين غادروا البلاد - يواجهون عقبات عديدة تحول دون حصولهم على التوثيق المدني.

فالسوريون في الخارج مضطرون إلى تحمل التكاليف المرتفعة والمخاوف الأمنية وتقييد حرية الحركة وفقدان وثائقهم المدنية، بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة للحصول على الوثائق عندما لا يكونون في سورية. وبالنتيجة، نجد أنه على الرغم من أن الكثير من السوريين في البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان والعراق تمكنوا من الحصول على وثائق مدنية من البلدان المضيفة، إلا أنهم لم يسجلوا واقعات أحوالهم المدنية في سورية.³⁰

قامت الحكومة السورية أثناء الأزمة باتخاذ عدة خطوات من شأنها تحديث وتسهيل الوصول إلى التوثيق المدني. وتتضمن تلك الخطوات إصدار قانون جديد ينظم السجل المدني السوري. حيث صدر في 25 آذار 2021 قانون الأحوال المدنية السوري رقم 13/2021، ليحل محل قانون الأحوال المدنية لعام 2007.³¹ تحلل هذه الدراسة كيفية تأثير قانون الأحوال المدنية على السوريين الذين يعيشون في الخارج، بمن فيهم اللاجئين.³²

أبقى قانون الأحوال المدنية على الكثير من القواعد والإجراءات التي كانت موجودة في القانون السابق والمتعلقة بتسجيل واقعات الأحوال المدنية، كالولادة والزواج والطلاق والوفاة، وكذلك الإجراءات المتعلقة بإصدار البطاقات الشخصية والبطاقات الأسرية (دفتر العائلة).³³ إلا أن قانون الأحوال الشخصية الجديد يختلف اختلافاً كبيراً عن سابقه بتقديم الأساس القانوني لخطوة طموحة تتمثل في سجل مدني إلكتروني متصل في سورية.

ورغم أن قانون الأحوال المدنية لعام 2007 سمح بإحراز بعض التقدم في أتمتة القيود المدنية في سوريا، إلا أنه كان معتمداً بشكل أساسي على النظام الورقي المحدد جغرافياً. وكان الناس يضطرون إلى السفر إلى مكاتب السجل المدني المحلية³⁴ - التي تُعرف بالنفوس - في مكان القيد الأصلي لتسجيل واقعاتهم والحصول على الوثائق

³⁰مراجعة الهجرة القسرية، الاستعداد القانوني للعودة إلى سورية، مراجعة الهجرة القسرية 62، 2019

³¹ صدر قانون الأحوال المدنية لعام 2007 في 12 نيسان 2007 باسم القانون رقم 26، وبعد ذلك تم تعديله بالقانون رقم 20، 2011 والمرسومين رقم 69 و70 لعام 2012 والقانون رقم 24/2015 والقانون رقم 4/2017.

³² يشير القانون إلى فئة "مواطني الدولة في الخارج" بشكل عام. ورغم أن الحكومة السورية لا تعترف بالسوريين في الخارج على أنهم لاجئون، لكن بالنظر إلى أن التركيز في هذا التقرير ينصب على الأشخاص الذين غادروا سوريا بسبب الأزمة، فإننا نستخدم مصطلح "لاجئين". لمزيد من المعلومات عن القانون المطبق على السوريين في الخارج، انظر المجلس النرويجي للاجئين، تحليل قانون الأحوال المدنية 2021 للسوريين الذين يعيشون في الخارج (2021).

³³ فيما عدا الأمانة السورية الواحدة، فإن قواعد قانون الأحوال المدنية تُطبق أيضاً على اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سوريا - سواء كانوا في الداخل أم في الخارج. حيث يُعترف بهم كأشخاص في حكم المواطنين السوريين، ويتم معالجة وثائقهم المدنية في سجل منفصل في مكاتب تسجيل خاصة بهم.

³⁴ بموجب قانون الأحوال المدنية لعام 2007، كان يتم إدارتها من قبل "أمانة السجل المدني" و"أمين السجل"

المتعلقة بها.³⁵ وكان الأمر ذاته ينطبق على الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحصول على بطاقات هوية أو دفاتر عائلة.

إلا أنه أثناء الأزمة في سورية، تبين أن هذا النظام صعب التطبيق. وللعمل على تجاوز بعض تلك الصعوبات، يبدو أنه في السنوات الأخيرة كان يتم تحميل القيود الرقمية للواقعات المسجلة في مكاتب السجل المدني المحلية بانتظام وتخزينها في قواعد بيانات.³⁶ وقد سمح هذا على الأقل بالحصول على وثائق إخراج القيد المدني الفردي والعائلي من أي مركز من مراكز السجل المدني في سورية.³⁷ مركز السجل المدني هو الاسم الجديد لمكتب السجل المدني.³⁸ وثمة احتمال كبير لزيادة فعالية السجل المدني في سورية وتسهيل إمكانية الوصول إليه إلى حد كبير، بالإضافة إلى إمكانية تيسير الحصول على التوثيق المدني السوري للاجئين.

«يقدم قانون الأحوال المدنية الأساس القانوني للحصول على كافة الوثائق المدنية من أي مركز سجل مدني في سورية.»

هناك عدة تغييرات أخرى أحدثها قانون الأحوال المدنية تتعلق بالسوريين في الخارج. من أبرزها أن القانون مدد المهلة الممنوحة للأشخاص لتسجيل واقعاتهم المدنية، فأصبح لدى السوريين في الخارج 9 أشهر لتسجيل الواقعات الجديدة بدلاً من 90 يوماً. أما الأشخاص في داخل سورية فلديهم 3 أشهر بدلاً من 30 يوماً. وفي حال تأخر التسجيل بعد تلك المهلة، يتوجب دفع غرامات بالإضافة إلى إجراءات أخرى. كما وضح القانون ووسع فئة الأشخاص الذين يحق لهم تسجيل واقعات الولادة والوفاة والحصول على بياناتها، وأيضاً الحصول على دفتر العائلة. وهذا قد يزيد من فرصة قيام السوريين في الخارج بتسجيل واقعات الأحوال المدنية من خارج سورية. وأخيراً، رغم أن تكلفة الرسوم والغرامات والعقوبات قد ازدادت، إلا أنه كانت هناك خطوة إيجابية تتمثل في صدور إعفاء من غرامات التأخير، بدأ من أواسط شهر نيسان لعام 2021 للسوريين.³⁹ لكن من المؤسف أن ذلك الإعفاء لم يدم سوى ستة أشهر.

2. الإطار القانوني السوري

لا يقتصر الإطار القانوني المتعلق بإصدار الوثائق المدنية في سورية على قانون الأحوال المدنية وتعليماته التنفيذي فقط، بل يشمل أيضاً الدستور وعدة قوانين ومراسيم أخرى ذات صلة.⁴⁰

أ) دستور الجمهورية العربية السورية

يحتوي دستور الجمهورية العربية السورية الصادر عام 2012 على عدة مواد متعلقة بالمواطنة والمساواة بين المواطنين.⁴¹ حيث تنص المادة 33 منه على أن المواطنة مبدأ أساسي ينطوي على حقوق وواجبات وفرص متساوية يتمتع بها كل مواطن. وهذا يُبرز واجب الدولة في تمكين السوريين، سواء كانوا داخل سورية أم خارجها، من الحصول على الهوية القانونية والتوثيق المدني اللازم للتمتع بمزيد من الحقوق. تشكل المادة 38 مثلاً عن تلك الحقوق التي يحميها الدستور، حيث تقول إن لكل مواطن الحق في التنقل في أراضي

³⁵ لا تُستخدم كلمة "نفوس" في قانون الأحوال المدنية الجديد أو قانون عام 2007، بل هي مصطلح غير رسمي يُستخدم شعبياً.

³⁶ محادثات مع موظفي الشؤون المدنية في دمشق، سورية (حزيران 2021)

³⁷ يتضح هذا في المادة 15 من قانون الأحوال المدنية، التي تنص على أنه "عندما تحدث واقعة أحوال مدنية لمواطن داخل الدولة، يجب تقديم الوثائق التي تثبت حدوث الواقعة إلى أي مركز سجل مدني، ويقوم المركز بتسجيلها مباشرة".

³⁸ بموجب قانون الأحوال المدنية، فإن الشخص المسؤول عن مركز السجل المدني هو رئيس السجل المدني. وهو يكافئ أمين السجل المدني المنصوص عليه في قانون الأحوال المدنية لعام 2007.

³⁹ المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2021

⁴⁰ صدرت التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية في 11 نيسان عام 2021

⁴¹ دخل الدستور السوري حيز التنفيذ في 27 شباط عام 2012، بالمرسوم الرئاسي رقم 94

الدولة أو مغادرتها. إلا أنه من دون الحصول على البطاقة الشخصية، سيكون من الصعب على الشخص المرور بحواجز التفتيش أو عبور الحدود.

(ب) قانون الأحوال الشخصية:

يُعدّ قانون الأحوال الشخصية من القوانين الأساسية الأخرى الناضجة للتوثيق المدني في سوريا.⁴² حيث ينظم هذا القانون العلاقات الأسرية في سوريا، وهو يستند بشكل كبير إلى الشريعة الإسلامية – والفقه الحنفي تحديداً. يُرسي قانون الأحوال الشخصية قواعد الزواج وحل الزواج والوصاية على الأطفال والنفقة والميراث. ويتم التعامل مع تلك القضايا في المحاكم الشرعية، باستثناء الطوائف الدرزية واليهودية والمسيحية.

تم تعديل قانون الأحوال الشخصية لآخر مرة في 2019. وقد أحدث هذا التعديل بعض التحسينات من حيث المساواة بين الجنسين في القانون. على سبيل المثال، رفع القانون السن القانوني لزواج الإناث إلى 18 سنة، ليصبح مساوياً لسن الزواج عند الذكور، وسمح لكلا الزوجين بتضمين شروطهما في عقد الزواج، وعزز حقوق المرأة في النفقة والطلاق، وسهّل عملية تسجيل الزواج غير الرسمي (الزواج العرفي).⁴³

(ت) قانون الجنسية:

يحدد قانون الجنسية كيفية اكتساب الأطفال للجنسية عن طريق النسب الأبوي.⁴⁴ وهذا يعني أن الشخص يحق له اكتساب الجنسية السورية بمجرد ثبوت أن والده سوري، بغض النظر عن مكان الولادة. أما الأم السورية فتستطيع إعطاء جنسيتها لطفلها في حالات استثنائية، كأن يولد طفلاً لأم سورية على أرض سورية لوالد مجهول أو أجنبي (ولا يستطيع إعطاء جنسيته للطفل عند الولادة).⁴⁵

(ث) قانون حماية الطفل:

يذكر قانون حماية الطفل الصادر في آب 2021⁴⁶ بالتحديد حق الطفل في الحصول على هوية قانونية، بما في ذلك الحق في تسجيل الولادة⁴⁷ والحق في اكتساب الجنسية.⁴⁸ وهو لا يتعارض مع القوانين الأخرى ذات الصلة مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية، لكنه يجمع تشريعات حماية الأطفال في قانون واحد.

(ج) قانون جواز السفر:

ينص قانون جواز السفر على أن لكل مواطن سوري الحق في الحصول على جواز سفر، بغض النظر عن عمره.⁴⁹ وتصدر جوازات السفر عن أفرع مديرية الهجرة والجوازات في سوريا، أو عن طريق البعثات الدبلوماسية السورية. وإذا كان الشخص الذي يريد الحصول على جواز السفر خارج البلاد، فيمكن لأقاربه في سوريا التقدم بطلب للحصول على الجواز بدلاً منه. أما غير الأقارب، فيستطيعون التقدم بالطلب بواسطة وكالة قانونية صادرة عن البعثة الدبلوماسية ومصدقة من وزارة الخارجية والمغتربين.⁵⁰

⁴² صدر قانون الأحوال الشخصية عام 1953 باسم القانون رقم 59. وكانت آخر التعديلات التي أجريت عليه ي القانون رقم 4 والقانون رقم 20 لعام 2019.

⁴³ أحدث التغييرات هي القانون رقم 4 والقانون رقم 20 لعام 2019. لمزيد من التحليل، انظر المجلس النرويجي للاجئين (NRC) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) «تحليل مراجعات قانون الأحوال الشخصية السوري من خلال القانون رقم 4 والقانون رقم 20 لعام 2019».

⁴⁴ مُدّل عام 1972 وعام 1986. تعرّف المادة 3(أ) من قانون الجنسية المواطن السوري على أنه «أي شخص يولد داخل أو خارج البلد لأب عربي سوري»

⁴⁵ مادة 3 (ب) و(ج) من قانون الجنسية.

⁴⁶ قانون حماية الطفل، رقم 21/2021

⁴⁷ مادة 4 من قانون حماية الطفل.

⁴⁸ مادة 5 من قانون حماية الطفل.

⁴⁹ قانون جواز السفر رقم 18/2014

⁵⁰ عندما يكون مقدم الطلب خارج القطر، عليه أن يحضر شخصياً إلى البعثة الدبلوماسية السورية في البلد الذي يعيش فيه. <http://www.mofa.gov.sy> (تم الدخول إليه في نيسان 2021)

ج) المرسوم التشريعي رقم 7 - الإعفاء من الغرامات المفروضة بموجب قانون الأحوال المدنية:

بعد صدور قانون الأحوال المدنية بوقت قصير، صدر المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2021، وهو مرسوم يعفي المواطنين السوريين ومن في حكمهم (أي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين) من الغرامات المفروضة عليهم بموجب قانون الأحوال المدنية نتيجة التأخر في تسجيل واقعاتهم أو الحصول على البطاقات الشخصية بعد المهلة القانونية المحددة، وكان ساري المفعول لمدة ستة أشهر فقط من تاريخ دخول المرسوم حيز التنفيذ في منتصف شهر نيسان.

الملاحظة 1: الإطار القانوني الدول

إن الحق في الاعتراف بالشخص أمام القانون هو حق تنص عليه اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية. وهذا يتضمن الفقرة 16 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، والمادة 6 من الإعلان الدولي لحقوق الإنسان (UDHR). كما ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان صراحة على حق تسجيل الولادة، في المادة 24-2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة (1)7 من اتفاقية حقوق الطفل (CRC).⁵¹ ويُذكر حق تسجيل الزواج في معاهدة الموافقة على الزواج والسن الأدنى للزواج وتسجيل الزواج لعام 1962، بالإضافة إلى ذكره في المادة 16(2) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).⁵² وأخيراً، يُعترف بحق الجنسية في المادة 15 من الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، والمادة 24(3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

⁵¹ انضمت سوريا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 21 نيسان عام 1969، وإلى اتفاقية حقوق الطفل في 15 تموز عام 1993.

⁵² انضمت سوريا إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 28 آذار عام 2003، رغم أنها قدمت عدة تحفظات، مشيرة إلى الشريعة. ولم تنضم إلى معاهدة الزواج.

تحليل قانون الأحوال المدنية – للسوريين في الخارج

يحلل القسم المتبقي من هذا التقرير أجزاء قانون الأحوال المدنية المتعلقة بالأشخاص الذين يعيشون خارج سورية، فيبدأ بنظرة عامة على الأمانة السورية الواحدة، ثم ينظر إلى أساسيات السجل المدني التي بقيت على حالها، قبل تلخيص القليل الذي تغير منها فيما يتعلق بالسوريين في الخارج. وبعد ذلك، يتبع التقرير هيكلية القانون نفسه، فيذكر الأحكام المتعلقة بتسجيل الولادة وتسجيل الزواج والطلاق وتسجيل الوفاة وتصحيح قيود الأحوال المدنية والبطاقات الشخصية ودفاتر العائلة. وأخيراً، يذكر الرسوم والغرامات والعقوبات الواردة في القانون.

1. الأمانة السورية الواحدة

من الأمور الأساسية في القانون الجديد مفهوم الأمانة السورية الواحدة. وكما ذكرنا، هذا النظام الإلكتروني المتصل والموحّد يُعتبر نقطة تحول كبيرة عن القانون السابق. فالانتقال من القيود الورقية المحفوظة في مكان القيد الأصلي منذ أجيال، حيث ستقوم الأمانة السورية الواحدة بتسجيل كافة القيود الفردية إلكترونياً، لتصبح متصلة كجزء من سجل واحد يمكن الوصول إليه من أي مكان في سورية.

الملاحظة 2: أنواع الوثائق المدنية التي تصدرها مراكز السجل المدني
يحتفظ السجل المدني في سوريا بقيود واقعات الأحوال المدنية، كالولادة أو الزواج أو الطلاق أو الوفاة، كما يُصدر وثائق مصدقة تثبت تفاصيل تلك الواقعات. وتمثل الوثائق الأساسية التي يصدرها السجل المدني في بيانات الولادة والوفاة، وبيانات الزواج والطلاق، والبطاقات الشخصية ودفاتر العائلة. دفتر العائلة هو مُستخرج عن قيد السجل المدني يثبت وجود زواج شرعي ويذكر تفاصيل الأطفال المولودين من ذلك الزواج. كما يُصدر السجل المدني إخراجات القيود المدنية الفردية والعائلية، وهي مستندات رسمية تثبت الحالة الشخصية والمدنية لحاملها ولعائلته، بالإضافة إلى بيانات الهوية الشخصية الأساسية.

لا يمكن من الناحية التقنية الدخول إلى الأمانة السورية الواحدة مباشرة من خارج سورية، لكن وجودها قد يزيد من إمكانية وصول السوريين في الخارج إلى الوثائق المدنية. مثلاً، أصبح بإمكان أفراد العائلة الموجودين في سورية الذهاب إلى أقرب مركز سجل مدني للتبليغ عن واقعة أحوال مدنية أو استخراج بيان بها، دون الحاجة إلى العودة إلى مركز النفوس الذي تُحفظ فيه سجلات عائلتهم الأصلية. ومع ذلك، ستكون العقبات التي تقف في طريق تنفيذ هذا التغيير الكبير بيسر عديدة بالنسبة إلى أي بلد، ناهيك عن بلد يمر بأزمة.

2. أساسيات السجل المدني

يتناول الفصلان الثاني والثالث من قانون الأحوال المدنية المبادئ الأساسية للأمانة السورية الواحدة، والتي لم تتغير كثيراً عما كانت عليه في قانون الأحوال المدنية لعام 2007. على سبيل المثال، أبقى قانون الأحوال المدنية على واجب المواطنين السوريين في تسجيل كافة الواقعات المتعلقة بأحوالهم المدنية،⁵³ سواء كانوا يعيشون في سوريا أم لا. كما بقي مبدأ سرية السجل المدني على حاله، وكذلك الربط بين الهيئات

⁵³ مادة (1)5 من قانون الأحوال المدنية.

العامة والسجل المدني.⁵⁴ ولا تزال قيود السجل المدني مصدراً رسمياً للإحصائيات السكانية.⁵⁵

في قانون الأحوال المدنية لعام 2007، كان من إحدى أساسيات السجل المدني أن يتم «اعتماد نظام أتمتة إلكتروني للسجل المدني» لإدخال القيود وتخزينها.⁵⁶ الاختلاف في قانون الأحوال المدنية الجديد هو أنه ينتقل من تبني ذلك النظام بشكل تدريجي إلى تقديم الأساس القانوني لإكمال هذه العملية، لتتوج بأمانة سورية واحدة إلكترونية.

ما يُعتبر أنه «واقعة» بقي أيضاً على حاله في قانون الأحوال المدنية. حيث تُعرّف المادة الأولى الواقعة على أنها «كل حادثة أحوال مدنية من ولادة أو وفاة أو زواج أو طلاق وما يتفرع عنها». أما ما يشكّل «القيود المدني» للمواطن فقد تم تعديله تعديلاً بسيطاً.⁵⁷ يتكون القيد المدني من اسم الشخص ونسبته واسم والده واسم والدته ونسبتها ومكان وتاريخ ولادته وحالته الاجتماعية ودينه وتاريخ التسجيل. الاختلاف الوحيد هو أنه بينما كان يتم ربط عنوان مكاني بقيد الشخص في السابق، أصبح العنوان الآن «عنواناً رقمياً».⁵⁸

يُبين قانون الأحوال المدنية لعام 2007 أنه عند التسجيل، يُعطى المواطن رقماً وطنياً، وهو رقم فريد ودائم.⁵⁹ وفي حين لا تزال هذه القاعدة موجودة في القانون المدني الجديد، إلا أنه تم تغيير بعض المفردات للتشديد على الاستخدام الأكثر اتساقاً لهذا الرقم الوطني. حيث تنص المادة 12 على أن: «جميع الجهات الرسمية تلتزم باستخدام هذا الرقم وتثبيته في سائر المعاملات والسجلات لديها والوثائق الخاصة بهذا المواطن». ومن المحتمل أن يكون الاستخدام المتسق لهذا الرقم بالإضافة إلى الطبيعة الرقمية للسجل المدني السوري عاملان قد يساعدان على الحد من احتمالات حدوث الخطأ في تحديد هوية الأشخاص ذوي الأسماء المتشابهة. ويبقى هناك رابط بين القيود المدنية للأفراد من عائلة واحدة.⁶⁰

وكما في قانون الأحوال المدنية لعام 2007، ينص قانون الأحوال المدنية الجديد على أنه بالنسبة إلى واقعات الأحوال المدنية التي تتطلب وجود شهود (مثل الزواج والولادة)، يجب أن يكون الشهود قد بلغوا من العمر 18 سنة على الأقل عند حدوث الواقعة. 61 وأخيراً، تنص المادة 21 من قانون الأحوال المدنية على أنه في حال تكرر تسجيل واقعة على سبيل الخطأ، يُحتفظ بالقيد الصحيح. ويضيف القانون الجديد شرطاً إضافياً لم يكن موجوداً في سابقه، وهو أنه عند تسجيل واقعة على نحو مخالف للنظام العام، فإنها تُلغى بضبط إداري من قِبل رئيس المركز.⁶²

⁵⁴ مادة 5(أ)5، 1(أ)5، 2. من قانون الأحوال المدنية. تلام التعليمات رقم 84 (8) مدير المعلومات في مركز السجل المدني بإعداد قوائم إلكترونية بأسماء الأشخاص المؤهلين للتكليف بالخدمة العسكرية قبل ستة أشهر من تكليفهم. التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية.

⁵⁵ مادة 6 من قانون الأحوال المدنية

⁵⁶ مادة 5(2) من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

⁵⁷ مادة 11 من قانون الأحوال المدنية.

⁵⁸ مادة 11 من قانون الأحوال المدنية. تنص هذه المادة أيضاً على أن صورة الشخص وبصماته العشرية يجب إضافتها إلى السجل المدني الإلكتروني عند التقدم بطلب الحصول على بطاقة الهوية الشخصية.

⁵⁹ مادة 12 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007.

⁶⁰ مادة 13 من قانون الأحوال المدنية. يتم هذا من الناحية العملية بجعل الأرقام متشابهة لأفراد العائلة الواحدة.

⁶¹ مادة 18 من قانون الأحوال المدنية. تضيف المادة أن الشهود الذين تتجاوز أعمارهم 60 عاماً لا تقبل شهادتهم إلا إذا لم يكن هناك شهود آخرون كانوا فوق سن 18 وتحت 60 عند حدوث الواقعة.

⁶² مادة 21 من قانون الأحوال المدنية. تنص تعليمات 21(2) على أنه عند وجود اختلاف بين قيديين مكررين أحدهما يخالف النظام العام (كعدم وجود مدة حمل نظامية بين تاريخ الزواج وتاريخ الولادة، أو بين تاريخي ولادة شقيقتين)، يتم الاحتفاظ بالقيد الذي يتوافق مع مدة الحمل النظامية. تنص التعليمات 21(3) على أنه إذا لم يكن الوضع متوافقاً مع الظروف المذكورة في الفقرتين 1 و2، يتوجب على مقدم الطلب الحصول على حكم محكمة للإلغاء أحد القيدين المكررين. وهذا يعني أن الحالات التي تستدعي الذهاب إلى المحكمة تقلصت كثيراً بالمقارنة مع ما كانت تنص عليه التعليمات رقم 21 من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية لعام 2007.

3. التغييرات التي أحدثت على السجل المدني

أحدث قانون الأحوال المدنية عدة تغييرات إيجابية بالنسبة للاجئين السوريين: فقد مدد فترة تسجيل الواقعات المدنية، ووسع فئة الأشخاص الذين يحق لهم التقدم بطلب للحصول على الوثائق المدنية.

(أ) تمديد فترة تسجيل الواقعات

من التغييرات المهمة في قانون الأحوال المدنية أن المهلة الممنوحة لتسجيل الواقعات قد ازدادت ثلاثة أضعاف، بموجب المادة 14. فقد أصبح لدى السوريين في الخارج تسعة أشهر لتسجيل واقعات أحوالهم المدنية، بعد أن كانت 90 يوماً.⁶³ وينطبق هذا سواء كان يتم تسجيل الواقعة عن طريق السفارة السورية من الخارج أو عن طريق مركز سجل مدني في سورية.

«أصبح لدى السوريين في الخارج تسعة أشهر لتسجيل واقعاتهم المدنية»

وإلى جانب الأمانة السورية الواحدة الجديدة، قد تساهم زيادة تلك الفترة في تحسين فرص الأشخاص خارج سورية في تسجيل واقعات أحوالهم المدنية.

(ب) توسيع فئة الأشخاص الذين يحق لهم تسجيل الواقعات واستلام الوثائق:

وضح قانون الأحوال المدنية الجديد ووسّع فئة الأشخاص الذين يستطيعون التقدم بطلب للحصول على الوثائق المدنية واستلامها. ورغم أن تلك الفئات تستطيع تقديم طلب بالنيابة عن السوريين في الخارج دون الحاجة إلى وكالة قانونية، إلا أنهم يجب أن يسجلوا الواقعات بإحدى الطريقتين الموضحتين في الفقرة التالية.

بالنسبة إلى بيانات الولادة، يُعامل قانون الأحوال المدنية الأب والأم على قدم المساواة من حيث القدرة على الإبلاغ عن الولادة، بينما كان قانون الأحوال المدنية لعام 2007 يعطي الأولوية للأب في ذلك.⁶⁴ من التغييرات الإيجابية الأخرى هو التوضيح المتعلق بأن «الأقارب حتى الدرجة الرابعة» يستطيعون الإبلاغ عن واقعة الولادة.⁶⁵ أما في السابق، فاكتفى قانون الأحوال المدنية لعام 2007 بذكر مصطلح «الأقارب»، وهو مصطلح أكثر غموضاً.⁶⁶ وكان ذلك يعني أنه من الصعب الحصول على وثائق أقارب مثل أبناء العم. وينطبق الأمر ذاته على بيانات الوفاة، حيث تم توضيح أن مصطلح «أقارب» يعني أقارب المتوفى حتى الدرجة الرابعة،⁶⁷ وهم يستطيعون تسجيل الوفاة شأنهم شأن أصول المتوفى أو فروع أو الزوج أو الزوجة.

تذكر المادة 31 بوضوح ان إرسال عقود الزواج وأحكام الطلاق من محكمة الأحوال

⁶³ بحسب التعليمات رقم 14(1)، لا يدخل اليوم الذي تحدث فيه الواقعة أو تنتهي في حساب المهلة الزمنية المحددة. التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية.

⁶⁴ مادة 23 من قانون الأحوال المدنية

⁶⁵ مادة 23 من قانون الأحوال المدنية. تم تحديد الأقارب حتى الدرجة الرابعة في التعليمات رقم 52 (التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية) على أنهم: الأب والأم والابن والابنة والأحفاد والحفيدات من الأبناء والبنات والجد والجددة والأخ والأخت وأبناء وبنات الإخوة والأخوات والعموم والعمات والأخوال والخالات وأبناء وبنات العموم والعمات وأبناء وبنات الأخوال والخالات.

⁶⁶ مادة 23 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

⁶⁷ مادة 36 من قانون الأحوال المدنية

الشخصية المختصة إلى مركز السجل المدني هو من واجب المحكمة. أما في السابق فقد كان من المقبول أن يقوم مقدم الطلب بأخذ حكم المحكمة إلى السجل المدني. إلا أن تعميماً صدر من وزارة العدل برقم (21) 68 في 8 حزيران 2021 نص على عدم جواز ذلك.⁶⁹ لكن ما هو أقل وضوحاً للأسف هو الجهة التي يحق لها التعامل مع أحكام الزواج والطلاق التي صدرت خارج سورية وتسجيلها في مركز سجل مدني داخل سورية.⁷⁰

بحسب المادة 22، فإنه يمكن لصاحب القيد وأقاربه⁷¹ الحصول على «أي وثيقة خاصة بالأحوال المدنية». ويُقصد بتلك الوثيقة البيانات الرسمية بواقعات الأحوال المدنية –الولادة والوفاة والزواج والطلاق- بالإضافة إلى إخراجات القيد المدني الفردية والعائلية.

ملاحظة 3- إخراجات القيود المدنية الفردية والعائلية:

بحسب المادة 22، فإن «أي وثيقة خاصة بالأحوال المدنية» يمكن منحها لصاحب القيد أو لأقاربه.⁷² وتعني أي وثيقة خاصة بالأحوال المدنية البيانات الرسمية المتعلقة بواقعات الأحوال المدنية، وهي بيانات الولادة والوفاة والزواج والطلاق. كما تتضمن أيضاً إخراج القيد المدني الفردي وإخراج القيد المدني العائلي، وهي وثائق تحتوي على معلومات شخصية وعلى الرقم الوطني والحالة الاجتماعية وبيانات الأولاد. ورغم أن تلك الوثائق ليست مذكورة تحديداً في قانون الأحوال المدنية، إلا أنها وثائق ذات أهمية كبيرة من الناحية العملية. ويمكن الحصول عليها أيضاً من البعثات الدبلوماسية السورية.⁷³

لم يطرأ تغيير على الأشخاص الذين يستطيعون التقدم بطلب للحصول على البطاقات الشخصية واستلامها.⁷⁴ حيث ينص قانون الأحوال المدنية على أن المواطن الذي أتم سن الرابعة عشرة عليه التقدم بطلب للحصول على بطاقة شخصية.⁷⁵ ولا تسلم البطاقة الشخصية إلا لصاحبها أو وليه في حال كان طالب البطاقة قاصراً.⁷⁶ وإذا كان طالب البطاقة قاصراً، يكون ولي الطفل مسؤولاً عن الحصول على بديل عنها ما دام طالب البطاقة طفلاً.⁷⁷ وفيما عدا ولي القاصر – وفي تلك الحالة يجب حضور الولي والقاصر معاً – لا يستطيع الأقارب أو الوكلاء القانونيون الحصول على البطاقة الشخصية بالنيابة عن شخص آخر. أي أنه لا يوجد للأسف طريقة للسوريين للحصول على البطاقات الشخصية من خارج سوريا في الوقت الحالي.

أحدث قانون الأحوال المدنية توسعاً ملحوظاً في فئة الأشخاص الذين يحق لهم استلام دفتر العائلة. فبينما كان الزوج أو الزوجة وحدهما اللذان يمكنهما الحصول على دفتر

⁶⁸ في سوريا، تستطيع الهيئات التنفيذية مثل وزارة الداخلية إصدار التعميم والتعليمات التنفيذية، ويكون لها قيمة قانونية مساوية للقوانين الداخلية. وهي تهدف إلى تفسير أو توضيح كيفية تطبيق القوانين.

⁶⁹ تعميم 21، المرجع رقم 11043/2021/ت/5410. السبب الذي يقدمه التعميم هو أنه وجدت حالات من تزوير وثائق وأحكام المحكمة الشرعية. ويشير التعميم إلى المواد 13 و14 و19 من قانون الأحوال المدنية.

⁷⁰ رغم أن هذا ممكن بالطريقة (ب) بحسب التعليمات رقم 217(2) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية، إلا أن القانون لا يحدد من يستطيع القيام بذلك. لكن محادثات أجريت مع موظفي السجل المدني بدمشق، سورية (تشرين الأول 2021) أشارت إلى أن ه في الممارسة، يستطيع أي من أقارب الزوجين حتى الدرجة الرابعة، أو شخص لديه وكالة قانونية، القيام بذلك.

⁷¹ بحسب المادة 22، الأقارب الذين يحق لهم الحصول على القيود هم أصول صاحب القيد أو فروع أو الزوج أو الزوجة أو الإخوة أو الأخوات وعائلاتهم (الأزواج والأولاد) والممثلين القانونيين. توضح التعليمات رقم 22(6) أن عائلات الإخوة والأخوات تعني أولاد الأخ وأولاد الأخت وزوجة الأخ أو زوج الأخت. كما يحق لصاحب القيد الحصول على نسخ عن قيود أولئك الأشخاص. التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية.

⁷² مادة 22 من قانون الأحوال المدنية. تضيف تعليمات هذه المادة أن أي بيان قيد يصدر يجب أن يشير إلى رقم وتاريخ المرسوم أو القرار الذي يمنح الشخص الجنسية السورية. تعليمات رقم 22(2) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية.

⁷³ بحسب ما أعلنت السفارتان السوريتان في الأردن ولبنان، انظر:

<https://www.syrianembassyjo.com/ar/p/list/141174> <https://www.facebook.com/syrianembassyLB/الرسوم+القنصلية>

[posts/122096029341597](https://www.facebook.com/syrianembassyLB/الرسوم+القنصلية)

⁷⁴ المواد 51 و53 و57 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007.

⁷⁵ مادة 49 من قانون الأحوال المدنية. كما ذكر في التعليمات رقم 49(6) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية فإن بطاقة الهوية الشخصية تُمنح للمواطن وفق استمارة صادرة عن مركز السجل المدني. يجب حضور صاحب العلاقة لتنظيم الاستمارة، وإذا كان صاحب العلاقة قاصراً، فيجب أن يرافقه وليه.

⁷⁶ التعليمات رقم 49(3) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية.

⁷⁷ مادة 51 من قانون الأحوال المدنية.

العائلة للمرة الأولى في السابق،⁷⁸ أصبح ذلك متاحاً الآن للأشخاص التالي ذكرهم أيضاً: الأولاد الراشدين العازبين في حال وفاة والديهما أو غيابهما أو طلاقهما،⁷⁹ الوصي الشرعي على الأولاد القاصرين في الحالة السابقة، والوكيل القانوني للفئات المذكورة.⁸⁰

من الجدير بالملاحظة أيضاً أن تعميم وزارة الداخلية رقم 1306 الصادر في 22 شباط 2021 قد سمح لأفراد العائلة المخولين والوكلاء القانونيين والدوائر الرسمية بالتقدم بطلب للحصول على كافة الوثائق المدنية واستلامها بالنيابة عن قريب أو شخص آخر، بغض النظر عن أي إجراء قضائي أو إداري متخذ بحق القريب أو الشخص. وينطبق هذا سواء كان الشخص داخل أو خارج سوريا. لهذا أهمية خاصة للأشخاص الذين قد تنطبق عليهم معايير التكليف العسكري في سورية لكنهم ليسوا في الخدمة العسكرية وبالتالي توجد ضدهم إجراءات قضائية – سواء كانوا يعيشون في سورية أم في الخارج.

وفيما عدا الحالات التي يذكر فيها القانون الوكلاء القانونيين تحديداً – أي فيما يتعلق بدفتر العائلة – لا يتوجب على الأقارب في الفئات المذكورة الحصول على وكالة قانونية من كاتب العدل لكي يتمكنوا من تسجيل واقعة أو الحصول على الوثائق، بل تكون الوكالات القانونية مطلوبة فقط للأشخاص الذين لم يرد ذكرهم في القانون على أنهم يحق لهم تسجيل واقعة أحوال مدنية أو الحصول على نسخ عن الوثائق المدنية.⁸¹

⁷⁸ مادة 61 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

⁷⁹ تنص المادة 56 على أنه في حال وجود أولاد راشدين عازبين فإنهم يستطيعون الحصول على دفتر العائلة فقط في حال وفاة الوالدين أو غيابهما بسبب السفر أو السجن، أو في حال وفاة الأب وزواج أُم مرة أخرى أو طلاقها منه قبل وفاته.

⁸⁰ مادة 56 من قانون الأحوال المدنية.

⁸¹ يجب أن تنص صلاحيات الوكالة القانونية تحديداً على ما تشمله، وفي هذه الحالات، يجب أن تنص على أنها تسمح لحاملها بتسجيل واقعات الأحوال المدنية.

جدول: من هو المسؤول / الذي يحق له التبليغ عن الوقعات واستلام الوثائق

الوثيقة	قانون الأحوال المدنية ٢٠٠٧	قانون الأحوال المدنية	التغيير
بيان الولادة	مادة 23	<ul style="list-style-type: none"> الأب في حال غياب الأب، فالأم أو أحد الأقارب الراشدين مدراء المؤسسات كالمشافي أو السجون أو المحاجر 	<ul style="list-style-type: none"> المساواة بين الأب والأم توضيح "الأقارب" على أنهم حتى الدرجة الرابعة
بيان الوفاة	مادة 36	<ul style="list-style-type: none"> أصول المتوفى أو فروعه أو الزوج أو الزوجة أو الأقارب الراشدين للمتوفى 	<ul style="list-style-type: none"> توضيح "الأقارب" على أنهم حتى الدرجة الرابعة
الزواج والطلاق	مادة 31	<ul style="list-style-type: none"> ترسله السلطات المختصة (المحكمة) بالبريد الرسمي إلى أمين السجل المدني 	<ul style="list-style-type: none"> لا تغيير
التقدم للمرة الأولى			
بطاقة الهوية الشخصية	مادة 51	<ul style="list-style-type: none"> يتقدم المواطن الذي أتم الرابعة عشرة من عمره يجب حضور مقدم الطلب شخصياً لا تسلم البطاقة الشخصية إلا لصاحبها 	<ul style="list-style-type: none"> لا تغيير
	مادة 53	<ul style="list-style-type: none"> ولي الحدث إذا كان صاحب البطاقة قاصراً فيمكن تسليمها إلى والده أو والدته 	<ul style="list-style-type: none"> ولي الطفل إذا كان صاحب البطاقة قاصراً فيمكن تسليمها إلى والده أو والدته
استبدال البطاقة في حال فقدانها أو تلفها و تعديل بياناتها			
	مادة 57	<ul style="list-style-type: none"> يتقدم المواطن (صاحب البطاقة) بنفسه للحصول على بديل عنها 	<ul style="list-style-type: none"> لا تغيير
	مادة 53	<ul style="list-style-type: none"> ولي الحدث 	<ul style="list-style-type: none"> ولي الطفل
التقدم للمرة الأولى			
دفتر العائلة	مادة 61	<ul style="list-style-type: none"> الزوج أو الزوجة 	<ul style="list-style-type: none"> الأولاد الراشدين العازبين في حال عدم توفر الوالدين، وتمت إضافة الوصي الشرعي على القصر والممثل القانوني إلى الزوجين
	مادة 64	<ul style="list-style-type: none"> الزوج أو الزوجة الوصي الشرعي (على القصر) 	
الحصول على نسخة عن أي وثيقة أحوال مدنية	مادة 22	<ul style="list-style-type: none"> صاحب القيد الأصول الفروع الزوج أو الزوجة الإخوة الأخوات عائلات الإخوة والأخوات الممثلون القانونيون الدوائر الرسمية 	<ul style="list-style-type: none"> يوضح أن "عائلاتهم" تشمل أولاد الإخوة وأولاد الأخوات وزوجة الأخ أو زوج الأخت
	مادة 22	<ul style="list-style-type: none"> صاحب القيد الأصول الفروع الزوج أو الزوجة الإخوة الأخوات عائلات الإخوة والأخوات الممثلون القانونيون الدوائر الرسمية 	

4. التسجيل المدني للواقعات التي تحدث في الخارج - نظرة عامة:

لم يُحدث قانون الأحوال المدنية تغييراً كبيراً فيما يتعلق بالطريقة التي يقوم فيها السوريون في الخارج، بمن فيهم اللاجئون، بتسجيل واقعاتهم في السجل المدني السوري. الجزء الأول من هذه العملية هو تسجيل الواقعة وفق قوانين البديل الذي حدثت فيه. وكما هو موضح في المادة 17(أ) من قانون الأحوال المدنية، فإن وثيقة الأحوال المدنية لمواطن سوري خارج سورية «تعتبر صحيحة إذا تم التعامل معها وفق قوانين البلد الذي وقعت فيه، ولم تكن تتعارض مع القوانين السورية». 82 وبعد الحصول على تلك الوثيقة، يصبح من الممكن تسجيل الواقعة في السجل المدني السوري.

يتيح القانون للسوريين طريقتين لتسجيل الواقعات التي تحدث في الخارج لدى السجل المدني السوري. الطريقة الأولى هي عبر البعثة الدبلوماسية السورية في البلد الذي يعيشون فيه أو الذي حدثت فيه الواقعة. والطريقة الثانية هي تسجيل الواقعة مباشرة في أي مركز سجل مدني في سورية. إلا أن هذا الخيار متوفر فقط في ظروف معينة. في الممارسة العملية، ينطوي كلا الخياران على تحديات كبيرة، خاصة للاجئين. ونقدم فيما يلي نظرة عامة عن كلتا الطريقتين. كما تقدم الفقرات الآتية تفاصيل عن كيفية عمل كل نوع من أنواع التوثيق المدني.

«يتيح القانون للسوريين طريقتين لتسجيل واقعاتهم في السجل المدني السوري»

أ) الطريقة (أ): البعثات الدبلوماسية السورية

الخطوة الأولى: الحصول على وثيقة رسمية بالواقعة من البلد المضيف

على الشخص الذي في الخارج أن يحصل أولاً على بيان رسمي صادر عن الدولة (أو ما يعادله) يثبت الواقعة من البلد الذي حدثت فيه. وكما توضح المادة 17(أ) من قانون الأحوال المدنية، فإن الواقعة تُعد صحيحة إذا تم التعامل معها وفق قوانين البلد المضيف الذي حدثت فيه، ولم تكن تتعارض مع القانون السوري.

على سبيل المثال، يمكن الحصول على بيان ولادة من السلطات الأردنية بالنسبة للأطفال المولودين في الأردن. ويتم هذا بتقديم طلب إلى دائرة الأحوال المدنية، ويتطلب تقديم تقرير الولادة من المستشفى، وبيان الزواج، ووثيقة تثبت هوية الوالدين، كجواز السفر مثلاً. وبالمثل، يستطيع الوالدان في لبنان الحصول على تقرير الولادة من المستشفى أو من القابلة القانونية، والحصول على شهادة ولادة مصدقة من مختار المنطقة، وتسجيلها مع الوثائق المؤيدة في المكتب المحلي لدائرة الأحوال المدنية، والتي يشار إليها أيضاً بالنفوس. لكن هناك خطوة إضافية مطلوبة في لبنان لكي تُعتبر الولادة مسجلة رسمياً، وهي أن يتم تسجيل الولادة في سجل الأجانب (في دائرة الأحوال المدنية) في لبنان.

تُفرض رسوم هذه الخطوة من البلد المضيف، وهي تختلف بحسب الوثيقة المطلوبة وبحسب ظروف مقدم الطلب.

⁸² قواعد سورية للقانون الدولي الخاص (أو تضارب القوانين) موجودة في المواد 30-11 من القانون المدني، رقم 48/1949

الخطوة الثانية: تصديق الوثيقة من وزارة الخارجية في البلد المضيف

الخطوة الثانية المطلوبة في العديد من البلدان المضيفة - كأردن ولبنان - هي تصديق الوثيقة رسمية من وزارة الخارجية في البلد المضيف.⁸³ وهذا يعني في الأردن مثلاً الحصول على ختم تصديق من وزارة الخارجية الأردنية. وينطبق الأمر ذاته على لبنان.⁸⁴

تعتمد الرسوم في هذه الخطوة على لبلد المضيف، لكنها واحدة عادة بغض النظر عن نوع الوثيقة المراد تصديقها.

الخطوة الثالثة: تصديق وتسجيل الواقعة في السفارة أو القنصلية السورية

يتم بعد ذلك تقديم الوثيقة المصدقة إلى السفارة أو القنصلية السورية.⁸⁵ حيث يتم تصديق الوثيقة في البعثة الدبلوماسية السورية ثم تسجيلها. وفق قانون الأحوال المدنية، يتم التسجيل عندما تقوم البعثة بإرسال نسخة عن الوثيقة إلى مديرية الشؤون المدنية، عن طريق وزارة الخارجية والمغتربين السورية.⁸⁶

يُذكر أن الأشخاص يقومون بأخذ الوثائق المصدقة إلى مركز سجل مدني في سورية بأنفسهم أو عبر وسطاء غير رسميين (كسائقي سيارات الأجر) بدلاً من أن تقوم السفارة السورية بإرسالها.⁸⁷ وربما يكون السبب وراء هذا هو توفير المال والوقت. فبالنسبة للأشخاص الذين يستطيعون الوصول إلى سورية من البلدان المجاورة عن طريق العائلة أو سيارات الأجرة، قد يكون أخذ الوثيقة إلى مركز سجل مدني في سورية أكثر سرعة. كما أن صاحب العلاقة يشعر بأنه متحكم في العملية أكثر بهذه الطريقة، بدلاً من عدم معرفته لمكان وجود الوثائق لعدم وجود وسيلة لتتبعها أو التحقق من وضعها بعد تقديمها إلى السفارة. وأخيراً، فإن رسوم التسجيل وغرامات التأخير المطبقة في مراكز السجل المدني في سورية أقل بكثير من تلك المطبقة في البعثات الدبلوماسية السورية.

ومع ذلك، لا تخلو تلك الطريقة من مخاطر، لا سيما عند إرسال الوثائق عبر وسطاء غير رسميين. إذ يمكن أن تُفقد الوثائق في الطريق، أو أن يتعرض الأشخاص للاستغلال أو أن يحصلوا على وثائق مزورة بدلاً من الأصلية دون علمهم.

(ب) الطريقة (ب): مركز السجل المدني السوري

يتيح قانون الأحوال المدنية طريقة بديلة لتسجيل الوقائع التي تحدث خارج سورية، وهي تقديم الوثائق مباشرة إلى أي مركز سجل مدني في سورية. وهذا ممكن إذا تعذر تسجيل الواقعة بالطريقة (أ) المذكورة آنفاً.⁸⁸ قد يتعذر التسجيل بالطريقة (أ) لعدد من الأسباب، من بينها ارتفاع التكلفة وطول قوائم الانتظار في السفارات وعدم فهم قوانين وإجراءات البلد المضيف، بالإضافة إلى المخاوف الأمنية وعدم وجود إذن إقامة أو حرية في التنقل. كما أنه قد تم إغلاق البعثات الدبلوماسية السورية منذ بداية الأزمة في كثير من البلدان، بما فيها العديد من البلدان الأوروبية. إلى جانب الأسباب المتعلقة بوباء كوفيد-19 - حالياً، والتي تعيق الوصول إلى البعثات الدبلوماسية. ففي العراق مثلاً، يعيش معظم السوريين في إقليم كردستان العراق ذو الإدارة الذاتية، لكن

⁸³ هذا بحسب اتفاقية الرياض للتعاون القضائي بين البلدان العربية

⁸⁴ ليس من الواضح ما إذا كان هذا مطلوباً في العراق. توجد السفارة السورية في بغداد. ورغم أنها كانت تقوم سابقاً برحلات إلى إقليم كردستان العراق - حيث تسكن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين - إلا أن تلك الرحلات توقفت بسبب القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19.

⁸⁵ مادة (أ) 17 من قانون الأحوال المدنية. يمكن تقديم الوثائق أيضاً إلى القنصلية أو السفارة القائمة بالشؤون السورية.

⁸⁶ مادة (أ) 17 من قانون الأحوال المدنية

⁸⁷ بحسب محادثات مع موظفي السجل المدني بدمشق، سورية في حزيران 2021.

⁸⁸ مادة 17 (ب) من قانون الأحوال المدنية

السفارة السورية تقع في بغداد، على بعد حوالي 400 كم من عاصمة إقليم كردستان العراق.

وبالإضافة إلى تكاليف العملية وصعوبة الحصول على إذن من الحكومة العراقية للسوريين بالسفر إلى بغداد في الظروف العادية، فإن القيود المفروضة حالياً على السفر بسبب جائحة كوفيد-19 تجعل وصول السوريين إلى السفارة السورية شبه مستحيل.⁸⁹ يجد العديد من السوريين الذين يقطنون حالياً في البلدان المجاورة صعوبة بالغة – وأحياناً استحالة – في إكمال الخطوة الأولى من الطريقة (أ) المذكورة أعلاه، ناهيك عن باقي الخطوات.⁹⁰

يُذكر أن قانون الأحوال المدنية لعام 2007 قيّد الحالات التي يُعتبر فيها استخدام الطريقة (ب) مقبولاً بالمقارنة مع القانون الجديد. فقد قصرت المادة 17(ب) استخدام هذا الخيار على الحالات التي يكون فيها «الشخص السوري يقطن في بلد لا يقطن فيه قنصل سوري، ويجد صعوبة في الوصول إلى القنصل لتسجيل واقعة الأحوال المدنية الخاصة به».⁹¹ إلا أن تلك العبارة حُذفت من القانون الجديد. ويمكن أن نقرأ حذف هذه العبارة على أنه توسيع للحالات التي يُقبل فيها استخدام الطريقة (ب).⁹² كما أنه بالنظر إلى الأهمية في سورية، يُذكر أن موظفي السجل المدني يظهرون بعض التساهل تجاه السوريين الذين يعيشون في الخارج ويتبعون هذه الطريقة.⁹³

أخيراً، من الجدير بالملاحظة أن الطريقة (ب) يمكن أن تستخدم كذلك لتسجيل واقعات الزواج والطلاق، إلا أن الخطوات التالية تتعلق أكثر بتسجيل واقعات الولادة والوفاة. وسنذكر خطوات تسجيل الزواج والطلاق التي تختلف قليلاً في الفقرة السابعة.

الخطوة الأولى: الحصول على الوثيقة الأصلية للواقعة أو نسخة مصدقة عنها

كما تبين المادة 17(ب) من قانون الأحوال المدنية، والتعليمات التنفيذية رقم 17(2)، يجب الحصول على الوثيقة الأصلية لشهادة الواقعة أو نسخة مصدقة عنها من السلطات المختصة في البلد المضيف.⁹⁴ ثمة اختلاف عن الطريقة (أ) وهو أن نطاق الوثائق الصادرة عن البلد المضيف التي قد تكون مقبولة يبدو أوسع بقليل. ففي الطريقة (أ) بشكل عام، يبدو أن البعثة الدبلوماسية السورية لا تقبل أقل من بيان صادر عن الدولة – بيان ولادة على سبيل المثال. أما في الطريقة (ب)، فيقبل البيان الصادر عن الدولة أيضاً للتسجيل في مركز سجل مدني في سوريا،⁹⁵ إلا أنه يبدو أن هناك مجالاً لحرية التقدير – سواء في القانون أو في الممارسة – من حيث الوثائق الصادرة عن السلطات المختصة في البلد المضيف التي قد تكون مقبولة في سوريا. وهذا أمرٌ مبرر بالنظر إلى التنوع الكبير في الوثائق والسلطات المختصة وإجراءات تسجيل الواقعات في البلدان المضيفة حول العالم. لكن تبقى النتيجة هي أنه في الوقت الحالي، ليس من الواضح تماماً ما هي الوثائق – فيما عدا البيانات الصادرة عن الدولة – التي تكون

⁸⁹ في السابق، كانت السفارة السورية تقوم بزيارات شبه منتظمة إلى أربيل في إقليم كردستان العراق من بغداد. لكن تلك الزيارات توقفت الآن بسبب القيود المفروضة نتيجة جائحة كوفيد-19.

⁹⁰ تقرير المجلس النرويجي للاجئين، 2017، في المرجع رقم 1 أعلاه.

⁹¹ مادة 17(ب) من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

⁹² إلا أنه من الجدير بالملاحظة أن العبارة من القانون القديم لا تزال موجودة في التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية

⁹³ محادثات مع موظفي الشؤون المدنية في سورية، حزيران 2021

⁹⁴ رغم أن هذا مذكور في القانون وتعليماته التنفيذية، إلى أن المحادثات مع موظفي الشؤون المدنية في سورية (حزيران 2021) تشير إلى أن الوثائق الرسمية فقط هي المقبولة – وليس النسخ المصدقة عنها.

⁹⁵ كما أكد لنا بعض موظفو مديرية الشؤون المدنية في دمشق، سوريا، خلال محادثات أجريت معهم (حزيران 2021).

مقبولة من لبنان أو الأردن أو العراق للتسجيل في مركز سجل مدني في سوريا.⁹⁶ ويمكن الاستفادة في هذا المجال من اختبار حالات لتقييم الممارسات المتبعة حالياً وتوضيح الرؤية أكثر للاجئين.

تُفرض رسوم هذه الخطوة من البلد المضيف، وهي تختلف بحسب نوع الواقعة وبحسب البلد.

الخطوة الثانية: شهادة بالواقعة من مختار في سورية

بالنسبة إلى واقعات الولادة والوفاة، كما هو الحال بالنسبة إلى الواقعات التي تحدث في سورية، تُطلب شهادة من المختار.⁹⁷ ويبدو أن السبب وراء ذلك هو أن الوثائق المتحصّل عليها في الخطوة الأولى يتم التعامل معها كما لو أن الواقعة حدثت في سورية، وفي حال حدثت الواقعة في سورية، ستكون شهادة المختار مطلوبة. وبالنظر إلى التخلي عن القيود الجغرافية المتعلقة بالتسجيل في قانون الأحوال المدنية الجديد، فإنه يمكن الحصول على الشهادة من أي مختار في سورية - ليس فقط من منطقة القيد الأصلي للشخص. كما لا يحدد القانون أو تعليماته التنفيذية بوضوح من يستطيع أخذ الوثيقة إلى المختار لتوقيعها. تختلف رسوم الشهادة بسبب المختار، لكنها تتراوح عادة بين 2,000 و5,000 ليرة سورية.

لا تحتاج واقعات الزواج والطلاق إلى شهادة مختار، إلا أنها لا تعتبر صحيحة إلا إذا كانت لا تتعارض مع القوانين السورية وكانت صادرة عن محكمة رسمية تُعتبر مختصة في سورية، كالمحكمة الشرعية مثلاً.⁹⁸ على سبيل المثال، إذا تم تسجيل زواج رجل وامرأة سوريين بشكل رسمي في الأردن من قبل المحكمة الشرعية الأردنية الرسمية، فيُعتبر هذا كافياً لتسجيل ذلك الزواج في سورية.

الخطوة الثالثة: تقديم الوثائق إلى أي مركز سجل مدني في سورية

الخطوة الأخيرة هي تقديم الوثائق إلى أي مركز سجل مدني في سورية.⁹⁹ ويختلف هذا عن قانون الأحوال المدنية لعام 2007 في أن الوثائق كان يجب أن تُقدم في السابق إلى المديرية في مكان القيد الأصلي للشخص.¹⁰⁰ يقوم بهذه الخطوة الأشخاص الذين يحق لهم التبليغ عن الواقعة بحسب ما هو مذكور في قانون الأحوال المدنية. مثلاً، بالنسبة إلى واقعات الولادة والوفاة، تشمل هذه الفئة الأقارب حتى الدرجة الرابعة. كلفة الحصول على بيان أي واقعة مدنية من أي مركز سجل مدني في سورية هي 300 ليرة سورية على شكل طوابع تلصق على الوثيقة.¹⁰¹

وأخيراً، لا بد من الاعتراف بأنه من الناحية العملية فإن كلتا الطريقتين المذكورتين قد تنطويان على صعوبات كبيرة بالنسبة إلى العديد من السوريين في الخارج، فمثلاً، بحسب الأبحاث التي أجراها المجلس النرويجي للاجئين، فإن كثيراً من وثائق اللاجئين

⁹⁶ تلخص مادة 17(ب) من قانون الأحوال المدنية والتعليمات رقم 217(2) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية المتطلبات العامة. فهما تنصان على أنه تُطلب شهادة بالواقعة من السلطات المختصة في البلد المضيف. كما تنص المادة 17(ج) من قانون الأحوال المدنية على أن أي وثائق يجب أن تكون مصدقة أصولاً. إلا أنه لا يتضح من القانون ما إذا كان التصديق المطلوب هو من وزارة الخارجية في البلد المضيف أم أن التسجيل والبيان الصادر نتيجة لذلك من سلطات الأحوال المدنية المختصة في البلد المضيف يعدّ كافياً، أو إذا كانت هناك سلطة أخرى في البلد المضيف هي التي يجب أن تقوم بتصديق الوثائق. أجرى المجلس النرويجي للاجئين محادثات مع موظفي السجل المدني في دمشق سوريا في حزيران وأب وتشرين الثاني عام 2021 لمحاولة توضيح هذه المسألة. إلا أن تفسيرات الموظفين للمتطلبات كانت متباينة بعض الشيء. كما تمت الإشارة إلى أنه بالنظر إلى الوضع الحالي - مع وجود العديد من السوريين في الخارج لم يتمكنوا من تسجيل واقعاتهم المدنية في سوريا - فهناك توجيهات داخلية تشير إلى أنه يجب اتباع درجة من التساهل. إلا أن المعنى الدقيق لهذا الكلام سيوضح عن طريق الممارسة، وقد لا يكون متسقاً تماماً بين كافة مكاتب التسجيل المدني.

⁹⁷ التعليمات رقم 217(2) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية

⁹⁸ التعليمات رقم 217(2) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية. في حال لم يكن الزواج أو الطلاق صادراً عن محكمة كتلك، تنص التعليمات 217(2) على أنه يُعطى «الصبغة التنفيذية» من المحكمة المختصة في سورية.

⁹⁹ مادة 17(ب) من قانون الأحوال المدنية

¹⁰⁰ مادة 17(ب) من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

¹⁰¹ مادة 60 من قانون الأحوال المدنية

السوريين، كالبطاقات الشخصية، قد تعرضت للضياع أو التلف أو المصادرة.¹⁰² بالإضافة إلى أن السوريين الذين يتمون سن الرابعة عشرة وهم في الخارج لا يستطيعون الحصول على بطاقات شخصية لأن البعثات الدبلوماسية لا تقوم بإصدارها. وبدون البطاقات الشخصية، لا يمكن تسجيل الواقعات اللاحقة بشكل رسمي، بما في ذلك الزواج والطلاق والولادة والوفاة. وسيؤدي عدم التمكن من تسجيل الزواج رسمياً إلى عدم التمكن من تسجيل الأبناء المولودين منه وعدم التمكن من الحصول على دفتر عائلة. كما قد يشكل عدم امتلاك بطاقة شخصية في لبنان عائقاً أمام الحصول على إقامة قانونية.¹⁰³ بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي تساهم في زيادة التحديات التي تواجه السوريين، مثل تكاليف الإجراءات وفهم خطواتها المعقدة، والمخاوف الأمنية المتعلقة بالذهاب إلى السفارات السورية. وبسبب تلك الصعوبات ونظراً لأهمية التوثيق المدني، قام بعض السوريون في الخارج عمداً أو عن غير قصد بالحصول على وثائق مدنية مزورة واستخدامها.¹⁰⁴

ت) فئات خاصة: الفلسطينيين والأكراد عديمو الجنسية الذين يعيشون في الخارج

يوجد في سورية سجل مدني خاص بالفلسطينيين المسجلين في الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، يتبع إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. في كانون الثاني 2021، كان يوجد 557,452 لاجئاً فلسطينياً مسجلاً في الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سورية. ووفق تقديرات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) فقد نزح نحو 120,000 فلسطينياً على الأقل إلى بلدان مجاورة - الأردن ولبنان بشكل رئيسي.¹⁰⁵ ينطبق قانون الأحوال المدنية لعام 2021 ضمناً على اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، تماشياً مع أحكام القانون رقم 450/1949 والتشريعات الإضافية المتعلقة بالهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب. إلا أن الفلسطينيين يجب ان يسجلوا واقعاتهم في سجلات خاصة بالهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب بدلاً من مراكز السجل المدني العادية التي يستخدمها السوريون. وبحسب الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، يستطيع الفلسطينيون المسجلون الذهاب إلى أي سجل من سجلات الهيئة لتسجيل واقعاتهم أو الحصول على بطاقة شخصية أو دفتر عائلة دون الحاجة إلى العودة إلى مكان تسجيلهم الأصلي. تنطبق باقي القواعد والإجراءات والرسوم والغرامات المذكورة في قانون الأحوال المدنية على الفلسطينيين المسجلين لدى الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب. ومن الجدير بالذكر أن الفلسطينيين المسجلين كانوا مشمولين أيضاً بالإعفاء من الرسوم بموجب المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2021.

تذكر التعليمات 17(6)ج من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية أن الفلسطينيين المسجلين لدى الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب والذين يعيشون في الخارج الآن يستطيعون تسجيل واقعاتهم في السفارات السورية. ورغم أن التشريع لا يتضمن كثيراً من التفصيل، إلا أنه يبدو أن هذه العملية تتم بذات الخطوات الثلاث التي ذكرناها في الفقرة السابقة. حيث يجب أن يحصل

¹⁰² المجلس النرويجي للاجئين، تقرير إخباري «حق اللاجئين السوريين في الهوية القانونية: تداعيات للعودة» 2017، متوفر على الرابط:

¹⁰³ في حزيران 2021، أعلنت مديرية الأمن العام أنها سوف تقبل استثنائياً ولمرة واحدة فقط، طلبات تسوية الوضع المقدمة من اللاجئين الذين أمضوا سن 15، باستخدام إخراج قيد مدني فردي حديث. ومع ذلك، يُطلب ممن استفادوا من تلك الإجراءات الميسرة تقديم بطاقة شخصية صالحة أو جواز سفر من أجل التجديد في المرة التالية (عندما يذهبون إلى مديرية الأمن العام لتجديد الأذن منتهية الصلاحية التي منحت لهم بناء على إخراج قيد مدني). كما ينتهي الإعفاء في 31/12/2021، وليس من الواضح ما إذا كانت مديرية الأمن العام سوف تقوم بتجديده.

¹⁰⁴ المجلس النرويجي للاجئين، تقرير إخباري «حق اللاجئين السوريين في الهوية القانونية: تداعيات للعودة» 2017،

¹⁰⁵ وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، «سورية: عشر سنوات من الصعوبات المتعددة للاجئين الفلسطينيين» 15 آذار 2021، متوفر على الرابط: <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-10-years-multiple-hardships-Palestinian-refugees>.

مقدم الطلب على بيان ولادة أصلي من الأردن مثلاً وأن يصدّقه من وزارة الخارجية الأردنية، ثم تصديقه وتسجيله في السفارة السورية.¹⁰⁶ نص القانون أيضاً على أن مقدم الطلب يمكنه «الحصول على نسخة عن الوثيقة التي تثبت الواقعة من السلطات الأجنبية وتصديقها» ثم تسجيلها في مركز سجل مدني، أي السجل المخصص للفلسطينيين المسجلين لدى الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب.¹⁰⁷ ويتبين من هذا أن نسخة عن بيان الولادة قد تكون مقبولة إذا كانت مصدّقة.

قبل الأزمة، كان هناك حوالي 300,000 كردي عديم الجنسية في سورية.¹⁰⁸ وقد أتاح تبني الحكومة السورية للمرسوم رقم 49 في نيسان 2011 لبعض الأكراد عديمي الجنسية الفرصة لاكتساب الجنسية والتسجيل في السجل المدني السوري. ويقدر أنه في أواسط عام 2013، اكتسب الجنسية حوالي 104,000 كردي عديم الجنسية من خلال المرسوم 49.¹⁰⁹ إلا أن تصاعد الأزمة بعد ذلك جعل عملية التقديم في سورية أمراً صعباً جداً على الأكراد. بالإضافة إلى أن العديد من الأكراد عديمي الجنسية قد نزحوا أماكن خارج سورية إلى شمال العراق وبلدان أخرى قبل أن يتقدموا بطلب للحصول على الجنسية. لا يستطيع الأكراد عديمو الجنسية التقدم للحصول على الجنسية من خارج سورية، لأن الطلبات لا تقبل إلا في مركز السجل المدني في المحافظة الأصلية (الحسكة).¹¹⁰ أي أن قانون الأحوال المدنية لم يُحدث للأسف تغييراً بالنسبة للأكراد عديمي الجنسية الذين في الخارج حالياً.

5. تسجيل الولادات التي تحدث خارج سورية

تسجيل الولادة هو العملية التي يتم من خلالها تسجيل ولادة الطفل في السجل المدني، ويمكن القيام بها للسوريين الذين يولدون في الخارج. يسمح تسجيل الولادة في السجل المدني بالاعتراف بالطفل أمام القانون كمواطن سوري، والحصول على دليل موثق على ذلك. وهذه خطوة ضرورية لاكتساب وإثبات الجنسية السورية والحصول على بطاقة شخصية وبالتالي التمكّن من الحصول على الخدمات والحقوق الأساسية للمواطن. كما يثبت هذا علاقة الطفل بالديه – وهو ما يعرف بالنسب – وهذا شيء أساسي للتسجيل في دفتر العائلة السوري. ولتسجيل الولادة في سورية، يجب إثبات النسب لوالدين زواجهما مسجلاً. وهذه هي إحدى النقاط الأساسية التي بقيت على حالها في القانون المدني السوري: لتسجيل الولادة في سورية، يجب أن يكون الزواج الذي ولد منه الطفل مسجلاً أولاً.¹¹¹ وينطبق هذا أيضاً على الولادات التي تقع خارج سورية.

«لتسجيل الولادة في سورية، يجب إثبات النسب لوالدين زواجهما مسجلاً»

¹⁰⁶ بخلاف المادة 17، لم تُذكر القنصليات السورية. قد يعني هذا أن هذا الخيار متاح فقط في السفارات السورية، وليس القنصليات. لكن التطبيق العملي قد يختلف.

¹⁰⁷ التعليمات 17(6)ج من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية.

¹⁰⁸ ترك إحصاء سكاني خاص أُجري في محافظة الحسكة ذات الأغلبية الكردية عام 1962 آلاف الأكراد بلا جنسية، ونتيجة لذلك الإحصاء، انقسم الأكراد في سوريا إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول هم أولئك الذين تمكنوا من تلبية متطلبات التسجيل لإحصاء عام 1962 وظلوا مواطنين، والقسم الثاني هم أولئك الذين حاولوا التسجيل لكنهم لم يحققوا متطلبات التسجيل، وبالتالي فقدوا مواظنتهم، فتم تصنيفهم على أنهم أكراد أجانب ولم يحصلوا سوى على إذن إقامة يُمنح للأجانب في سوريا. أما القسم الثالث فهم أولئك الذين لم يحاولوا التسجيل في الإحصاء، وبالتالي تم شطبهم من نظام السجل السوري. وتُعرف هذه الفئة بالأكراد المكتومين.

¹⁰⁹ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، «بحثاً عن حلول: معالجة انعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» (2016).

¹¹⁰ لمزيد من التحليل، انظر توماس ماكجي (Thomas McGee)، معهد انعدام الجنسية والإدماج (ISI)، «نزوح عديمي الجنسية: تحديث عن أكراد سوريا عديمي الجنسية» (2016).

¹¹¹ مادة 28 من قانون الأحوال المدنية

أ) الإجراءات العامة لتسجيل الولادة للسوريين في الخارج

يخضع تسجيل الولادات بشكل رئيسي إلى أحكام الفصل الرابع من قانون الأحوال المدنية. وبالنسبة إلى تسجيل الولادات التي تحدث خارج سورية، تنطبق الطريقتان المذكورتان سابقاً.¹¹² بحسب المادة 23(أ) من قانون الأحوال المدنية، يمكن التبليغ عن الولادة بإحدى الطريقتين من قبل والد الطفل أو والدته، أو أقارب الطفل حتى الدرجة الرابعة. ويجب أن يتم هذا خلال تسعة أشهر.¹¹³

في الطريقة الأولى، تكون الوثائق المطلوب تقديمها إلى السفارة أو القنصلية السورية هي الوثائق التي يطلبها القانون في البلد المضيف.¹¹⁴ في الأردن مثلاً، يُطلب بيان ولادة رسمي صادر عن مديرية الشؤون المدنية الأردنية. وجميع الوثائق في الأردن، يجب تصديق هذه الوثيقة بعد ذلك من وزارة الخارجية الأردنية قبل تقديمها إلى السفارة السورية للتصديق عليها وتسجيلها. نذكر مثلاً آخر من إقليم كردستان العراق، حيث يستطيع اللاجئين السوريون الحصول على بيانات ولادة رسمية مباشرة من المستشفى الذي حدثت فيه الولادة، لكن يجب تصديقها من مديرية الولادة والوفاء.

أما في الطريقة (ب)، فتتص المادة 17(ب) على أنه يُكتفى بالشهادة الأصلية أو نسخة مصدقة عنها صادرة عن السلطات المختصة التي حدثت فيه الواقعة. فمن أجل تسجيل الولادة، يحقق بيان الولادة تلك المعايير.¹¹⁵ إلا أنه، وكما ذكرنا سابقاً، يبدو أن هناك مجالاً لحرية التقدير -سواء في القانون أم في الممارسة- بشأن الوثائق الصادرة عن السلطات المختصة في البلد المضيف التي تُقبل في سورية. والنتيجة هي أنه في الوقت الراهن، ليس من الواضح تماماً ما هي الوثائق -إلى جانب بيان الولادة- من لبنان والأردن والعراق التي تكون مقبولة تحت الطريقة (ب) لتسجيل الولادة في مركز سجل مدني في سورية.¹¹⁶

الخطوة التالية في الطريقة (ب) هي أن يتم تصديق الوثيقة التي تثبت الولادة والصادرة عن البلد المضيف من مختار في سورية أيضاً. والخطوة الثالثة هي تقديم الوثائق المصدقة للتسجيل في أي مركز سجل مدني في سورية. يمكن تقديم وثائق الولادة من قبل أحد الأقارب حتى الدرجة الرابعة¹¹⁷ أو من قِبل شخص لديه وكالة قانونية مصدقة أصلاً.

ب) الأطفال غير المسجلين

كما ذكرنا سابقاً، لكي يتم تسجيل الطفل في السجل المدني، يجب أن تكون قد تمت الموافقة على زواجهما رسمياً من قبل المحكمة الشرعية أو غيرها من المحاكم الدينية، ثم تم تسجيله في السجل المدني السوري.¹¹⁸ لم يتغير هذا المبدأ الأساسي عما كان عليه في قانون الأحوال المدنية لعام 2007.¹¹⁹ ولكن هذا لم يكن ممكناً بالنسبة إلى العديد من الأزواج السوريين، لأنهم عقدوا زواجهم بطريقة غير رسمية (زواج عرفي). تبين الفقرة التي تتناول الزواج لاحقاً في هذا التقرير الإجراءات المتبعة لتسجيل هذا

¹¹² مادة 17 من قانون الأحوال المدنية

¹¹³ مادة 14(أ) من قانون الأحوال المدنية

¹¹⁴ مادة 17(أ) من قانون الأحوال المدنية

¹¹⁵ مادة 17(ب) من قانون الأحوال المدنية، وتم التأكد من هذا في محادثات مع موظفي مديرية الشؤون المدنية في دمشق (حزيران، تشرين الأول 2021)

¹¹⁶ انظر المرجع رقم 97 أعلاه

¹¹⁷ مادة 32(أ) من قانون الأحوال المدنية

¹¹⁸ مادة 28(أ) من قانون الأحوال المدنية لعام 2021. كما هو محدد بوضوح في التعليمات التنفيذية رقم 28(1): «إذا لم يكن زواج الوالدين مسجلاً، وولد طفل من ذلك الزواج، يجب ألا يقوم رئيس مركز السجل المدني بتسجيل واقعة الولادة إلى أن يتم تسجيل زواج الوالدين أصلاً» التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية لعام 2021.

¹¹⁹ مادة 28(أ) من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

النوع من الزواج رسمياً.¹²⁰ وسنكتفي بقول إن هذه الظاهرة قد أدت إلى وجود عدد كبير من الأطفال غير المسجلين في السجل المدني السوري، يشار إليهم بالمكتومين.

تعرف المادة الأولى من قانون الأحوال المدنية المكتوم¹²¹ على أنه الشخص -سواء كان داخل سورية أم خارجها- غير المسجل في النفوس،¹²² لكن والده أو والديه مسجلان في القيود المدنية. قد يكون السبب وراء عدم التسجيل أن الزواج غير مسجل، وعندها يجب تسجيله أولاً قبل تسجيل الطفل. أو قد يبقى الأطفال غير مسجلين لأسباب أخرى. بالنسبة للأطفال الذين يقل عمرهم عن 12 شهراً، يمكن تسجيل ولادتهم بالطريقة العادية عبر الطريقة (أ) أو الطريقة (ب) المذكورتان أعلاه، لكن يتوجب دفع غرامة تأخير (انظر أدناه).¹²³ أما إجراءات تسجيل المكتوم الذي يقل عمره عن 18 سنة فتختلف قليلاً فقط، إذ يمكن تسجيل ولادته بإحدى الطريقتين المذكورتين أعلاه، لكن يجب إرفاق الطلب بضبط شرطة.¹²⁴

ت) تسجيل البالغين خارج سورية

بعض الأشخاص الذين يعيشون في الخارج قد بلغوا سن الثامنة عشرة دون أن يكون قد تم تسجيلهم في سورية. وقد تم التعامل مع هذه الفئة في التعليمات رقم 7/20 من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية. تبدأ تلك التعليمات بتكرار ما ورد في القانون السابق، حيث تنص على أنه: «لا يجوز للسفارات تسجيل واقعات الولادة بعد أن يتم الشخص المعني سن الثامنة عشرة»، إلا أنها تشير بعد ذلك إلى التعميم رقم 506/م/ الصادر بتاريخ 8/12/2020 عن وزارة الداخلية، مشيرة إلى أنه يجب التقيد به. ويذكر ذلك التعميم في واقع الأمر الإجراءات التي يمكن من خلالها تسجيل المكتوم الذي أتم الثامنة عشرة ويعيش خارج سورية.¹²⁵

ينص التعميم على أن المكتوم الذي أتم الثامنة عشرة يستطيع أن يتقدم إلى السفارة أو القنصلية السورية بنسخة أصلية أو مصدقة عن بيان ولادته الصادر عن السلطات المخولة في البلد الذي حدثت فيه الولادة. ويجب على البعثة السورية إجراء تحقيق والتحقق من نسب العائلة، ويشمل هذا الاستعانة بشهود بالغين.¹²⁶ يتم تقديم الطلب مع محضر التحقيق إلى مديرية الأحوال المدنية في سورية للنظر فيهما من قبل لجنة المكتومين. وفي حال تمت الموافقة على الطلب، تُسجل الولادة في السجل المدني السوري ويتم إصدار بيان ولادة. ويمكن لأصحاب العلاقة استئناف هذا القرار أصلاً.

6. تسجيل الوفيات التي تقع خارج سورية

ينظم الفصل الخامس من قانون الأحوال المدنية إجراءات تسجيل الوفيات.¹²⁷ وتنطبق الطريقتان الموضحتان سابقاً على تسجيل الوفيات.¹²⁸ أيًا كانت الطريقة المتبعة، يوضح قانون الأحوال المدنية أن واجب التبليغ عن الوفاة يقع على عاتق أقارب المتوفى، أي الأصول والفروع والزوج أو الزوجة والأقارب البالغين حتى الدرجة الرابعة.¹²⁹ ويجب أن يتم

¹²⁰ يقدم قانون الأحوال الشخصية عدة طرق لإثبات النسب قانوناً. لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع بشكل عام، انظر المجلس النرويجي للاجئين (2021)، «زيجات وولادات غير مسجلة في الأزمة السورية - تحليل للقوانين السورية».

¹²¹ لاحظ أن مصطلح «مكتومين» يستخدم أيضاً للإشارة إلى الأشخاص غير المسجلين الذين أتموا 18 عاماً. ويستخدم المصطلح نفسه للإشارة إلى فئة من الأكراد عديمي الجنسية، غالباً من محافظة الحسكة.

¹²² مادة 14 من قانون الأحوال المدنية لعام 2021

¹²³ مادة 1 من قانون تحديد الرسوم القنصلية خارج الجمهورية العربية السورية، القانون رقم 20 لعام 2018.

¹²⁴ مادة 20(أ) من قانون الأحوال المدنية لعام 2021. الاستثناء المنصوص عليه في المادة هو للولادات والوفيات المثبتة بحكم قضائي. وتم تأكيد جوهر المادة 20(أ) في التعليمات رقم 9/20 من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية.

¹²⁵ لا يشير هذا فقط إلى الأكراد عديمي الجنسية، الذين يُشار إليهم عادةً بالمكتومين، بل إلى الشخص المعترف في المادة 1 من قانون الأحوال المدنية على أنه مكتوم لكونه غير مسجل ووالده مسجل.

¹²⁶ يضيف التعميم أنه يُطلب من أقارب صاحب العلاقة أو وكيله القانوني تعبئة الاستمارة ودفع الرسوم.

¹²⁷ بقيت معظمها كما كانت في قانون الأحوال المدنية لعام 2007. الفرق الوحيد هو أن المادتين اللتان تنظمان إجراءات الدفن لم يتم ذكرهما في القانون الجديد، لكن محتوَاهما مغطى في معظمه في قوانين أخرى، وبالتالي ليس لذلك أثر قانوني يُذكر.

¹²⁸ مادة 17 من قانون الأحوال المدنية

¹²⁹ مادة 36 من قانون الأحوال المدنية

ذلك في غضون تسعة أشهر، وإلا تُفرض غرامة تأخير.¹³⁰

بالنسبة إلى الطريقة (أ)، يجب التعامل مع الواقعة وفق قوانين البلد التي حدثت فيه من أجل تسجيلها عن طريق السفارة أو القنصلية السورية. ويتطلب هذا بشكل عام تسجيل الوفاة والحصول على بيان الوفاة من البلد المضيف. أما الخطوة الثانية فهي تصديق الوثيقة من وزارة الخارجية في البلد المضيف، والخطوة الثالثة هي تقديمها إلى البعثة الدبلوماسية السورية ليتم تصديقها ثم تسجيلها.

الخطوة الأولى من الطريقة (ب) هي الحصول على شهادة بواقعة الوفاة (أو نسخة مصدقة عنها) من السلطات المختصة في البلد المضيف. وكما ذكرنا سابقاً، يكفي بيان الوفاة، لكن ليس من الواضح بعد ما إذا كانت هناك وثائق أخرى مقبولة في الطريقة (ب).¹³¹ الخطوة الثانية هي أن يقوم مختار في سورية، بناءً على الوثائق المتحصل عليها من البلد المضيف، بتقديم شهادة وفاة أيضاً. الخطوة الثالثة هي تسجيل شهادة الوفاة تلك في أي مركز من مراكز السجل المدني في سورية. يمكن أن يقوم بهذا أحد أقارب المتوفى في سورية حتى الدرجة الرابعة¹³² أو شخص لديه وكالة قانونية مصدقة أصلاً.

7. تسجيل الزواج والطلاق خارج سوريا

بالنسبة إلى جميع السوريين المسلمين، يخضع الزواج والطلاق إلى قانون الأحوال الشخصية بشكل عام. ويفرض قانون الأحوال الشخصية على الأشخاص القيام بعقد الزواج أو الطلاق عن طريق المحكمة الشرعية أو محكمة أحوال شخصية تكافئها. وبمجرد عقد الزواج عن طريق المحكمة المختصة، يصبح بالإمكان تسجيله. ينطبق ذات الأمر على فسخ الزواج، والذي يتم بشكل أساسي عن طريق الطلاق. ينظم الفصل الخامس من قانون الأحوال المدنية إجراءات تسجيل كلتا الواقعتين، وهو يُبقي على معظم الأحكام التي كانت موجودة في قانون الأحوال المدنية لعام 2007. إلا أن هناك تغييراً بالنسبة للسوريين الذين يتزوجون من غير سوريين، وهو ذو صلة بأولئك الذين يعيشون في الخارج.

أ) الإجراءات العامة لتسجيل الزواج والطلاق للسوريين في الخارج

يمكن استخدام الطريقتين المبينتين أعلاه لتسجيل واقعات الزواج والطلاق التي تحدث خارج سورية.¹³³ بالنسبة للطريقة (أ)، يجب أن تعكس المستندات المطلوب تقديمها إلى السفارة أو القنصلية السورية أن الزواج قد تم وفقاً لقوانين البلد الذي حدث فيه، وأيضاً أنه لا يتعارض مع قوانين سورية المتعلقة بالزواج والطلاق.¹³⁴ أي أن الخطوة الأولى هي أن يتم الزواج أو فسخه من خلال محكمة دينية مناسبة معتمدة من الدولة، كالمحكمة الشرعية مثلاً.¹³⁵ وهذا يعني أيضاً أن الزواج يجب أن يحقق المتطلبات القانونية المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية، مثل سن الأهلية القانونية والشهود والمهر.¹³⁶ والخطوة الثانية هي تصديق تلك الوثائق من وزارة الخارجية في البلد المضيف. أما الخطوة الثالثة فهي تقديم الوثائق إلى السفارة أو القنصلية السورية للتصديق عليها وتسجيلها.

بالنسبة إلى الطريقة (ب)، تؤكد المادة رقم 17(2) من التعليمات التنفيذية لقانون

¹³⁰ مادة 14(أ) من قانون الأحوال المدنية

¹³¹ انظر المرجع 97

¹³² مادة 36 من قانون الأحوال المدنية

¹³³ مادة 17 من قانون الأحوال المدنية

¹³⁴ مادة 17 من قانون الأحوال المدنية

¹³⁵ توضح المادة 30 من قانون الأحوال المدنية، كسابقه في 2007، أن الزواج لا يُسجل إلا إذا تم عن طريق «السلطة المختصة» - أي المحكمة الشرعية أو محكمة دينية أخرى معتمدة.

¹³⁶ المواد 47-49 من قانون الأحوال الشخصية

الأحوال المدنية أن قرارات الزواج والطلاق التي تتم خارج سورية سيتم تنفيذها إذا لم تكن تتعارض مع القوانين السورية وكانت صادرة أصولاً من قبل محكمة مختصة - تحديداً محكمة شرعية أو محكمة دينية أخرى. لا تحتاج واقعات الزواج أو الطلاق التي تحدث في سورية إلى شهادة مختار. ويستطيع الزوجان إرسال عقد الزواج المعتمد من المحكمة أو حكم المحكمة مباشرة إلى أي مركز سجل مدني في سورية لتسجيله. ورغم أن القانون لا يحدد من يستطيع تسجيل وثائق الزواج أو الطلاق من بلد مضيف في مركز السجل المدني، أشار موظفو السجل المدني في سورية أن أياً من أقارب الزوج أو الزوجة حتى الدرجة الرابعة أو شخص لديه وكالة قانونية مصدقة أصولاً يستطيع القيام بذلك.¹³⁷

إذا كانت وثيقة الزواج أو الطلاق غير مستوفية للشروط القانونية - كأن تكون صادرة عن مجلس شرعي وليس عن محكمة - فينبغي على الزوجين بدء الإجراءات في المحكمة الشرعية في سورية واستخدام الوثيقة التي حصلوا عليها كدليل للحصول على حكم مكافئ.¹³⁸ تصف التعليمات رقم 17(2) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية هذا بأنه «إكساء صيغة التنفيذ من قبل المحكمة المختصة في الدولة».

ب) تسجيل الزواج غير الرسمي

يسمح قانون الأحوال المدنية بإمكانية تقديم زواج غير رسمي (زواج عرفي) حدث خارج سورية إلى محكمة شرعية سورية لتصديقه. وتخضع تلك العملية إلى قانون الأحوال الشخصية.¹³⁹ يمكن للمحكمة تثبيت الزواج غير الرسمي بمجرد استيفاء الإجراءات القانونية المعتادة وجميع المستندات المؤيدة للزواج الموضحة في القانون. ومع ذلك، يمكن أيضاً الاعتراف بالزواج بإخراج قيد مدني وتقرير طبي فقط إذا كان قد وُلد طفل من الزواج أو كان حمل الزوجة ظاهراً.¹⁴⁰ عند تقديم طلب تثبيت الزواج العرفي، يتم تصديق عقد الزواج من قبل المحكمة وإصدار وثيقة (بيان إثبات زواج). هذه الوثيقة مشابهة لعقد الزواج ولها نفس القيمة القانونية له. وفي حال ولادة أطفال من الزواج، فيتم إدراج أسمائهم وتواريخ ميلادهم. وتستخدم تلك الوثيقة بعد ذلك كأساس لتسجيل الأطفال في السجل المدني. ومن المرجح أنه سيتعين على أحد الزوجين أو كليهما أن يكون موجوداً في سورية، أو قد تقبل المحكمة طلباً مقدماً من أحد الأقارب أو الوكيل القانوني.¹⁴¹

ت) تسجيل الزواج والطلاق بين السوريين وغير السوريين

أبقى قانون الأحوال المدنية على نفس الأحكام التي كانت موجودة في قانون الأحوال المدنية لعام 2007، والتي تقول إنه لتسجيل الزواج بين شخص سوري وشخص أجنبي، يجب الحصول على موافقة وزارة الداخلية.¹⁴² وللحصول على تلك الموافقة، ينبغي تقديم عدد من الوثائق المؤيدة.¹⁴³

¹³⁷ محادثات مع موظفين من مديرية الشؤون المدنية في دمشق، سورية (تشرين الأول 2021)

¹³⁸ لا يحدد قانون الأحوال المدنية من لديه سلطة لتقرير ما إذا كانت الوثيقة مستوفية للشروط القانونية أم لا.

¹³⁹ مادة 40 من قانون الأحوال الشخصية

¹⁴⁰ مادة 40 من قانون الأحوال الشخصية

¹⁴¹ هذا غير محدد في قانون الأحوال المدنية

¹⁴² مادة 32(أ) من قانون الأحوال المدنية. بموجب التعليمات التنفيذية رقم 3(31)، يجب ذكر موافقة الوزارة على عقد الزواج. التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية.

¹⁴³ كما هو موضح في التعليمات رقم 1(32)، على الطرف الأجنبي تقديم بيان ولادة أو صورة عن القيد المدني، مصدق من وزارة الخارجية والمغتربين السورية، ووثيقة تثبت دين الطرف الأجنبي، واختبار فيروس الإيدز، وصورة عن جواز السفر. التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية.

هناك حالتان لا تُطلب فيهما موافقة الوزارة. ثانيهما مستجدة على قانون الأحوال المدنية. أولاً، عند وقوع الطلاق قبل تسجيل الزواج، لا تُطلب موافقة الوزارة.¹⁴⁴ ثانياً، قدم قانون الأحوال المدنية طريقة قانونية جديدة في غاية الأهمية يمكن فيها تسجيل الزواج والطلاق دون الحصول على موافقة وزارة الخارجية، وهي عند وفاة أحد الزوجين وقد أنجبا أطفالاً.¹⁴⁵ ويؤثر إلغاء هذه الخطوة الإدارية الإضافية بشكل خاص على العديد من النساء السوريات في الخارج اللواتي توفي أزواجهن غير السوريين قبل أن يتمكنوا من تسجيل زواجهم في السجل المدني السوري. حيث يتيح هذا مجالاً للنساء الأراامل مثلاً لتسجيل زواجهن، وهو شرط أساسي للمطالبة بحقوق الميراث المتلقاة بالسكن والأرض والملكية، من ضمن أشياء أخرى.

«تعتبر إزالة خطوة إدارية من إجراءات تسجيل زواج الوالدين الأرمليين أمراً إيجابياً.»

8. الحصول على بطاقة شخصية خارج سورية

للبطاقة الشخصية أهمية كبيرة في سورية، وهي تُعرف بالهوية. البطاقة الشخصية مطلوبة في الكثير من أوجه الحياة، بما فيها التقدم إلى الامتحانات الرسمية، والدوام في الجامعة، والزواج، بالإضافة إلى الحصول على الخدمات الخاصة والعامّة مثل الخدمات المصرفية والصحية، وشراء العقارات. ينظم الفصل الثامن من قانون الأحوال المدنية الأحكام المتعلقة بالبطاقة الشخصية، وينص على أنه أصبح بالإمكان الحصول على البطاقات الشخصية من أي مركز سجل مدني في سورية.¹⁴⁶ لكن قانون الأحوال المدنية لم يقدم للأسف أي تغيير يُذكر لتحسين إمكانية الحصول على البطاقات الشخصية بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون خارج سورية. باختصار، لا يزال السوريون غير قادرين على تقديم طلب للحصول على البطاقة الشخصية من الخارج.

«لا يزال السوريون غير قادرين على تقديم طلب للحصول على البطاقة الشخصية من الخارج.»

ينص قانون الأحوال المدنية على أن المواطن يجب أن يكون موجوداً في سورية لتقديم طلب الحصول على البطاقة الشخصية بنفسه.¹⁴⁷ ولا تُسلم البطاقة إلا لصاحبها، أو لوالديه إذا كان قاصراً – لكنه يجب أن يكون حاضراً أيضاً.¹⁴⁸ أي أنه لا يوجد طريقة للتقدم لا عن طريق البعثة الدبلوماسية ولا بالاستعانة بأقارب أو وكلاء قانونيين في سورية. ومع ذلك، تذكر هذه الفقرة عدة نقاط قد تكون مهمة للسوريين في الخارج – لا سيما أولئك الذين يفكرون في العودة إلى سورية.

تنص المادة 49 من قانون الأحوال المدنية الجديد، كسابقه، على أنه يجب على كل مواطن سوري الحصول على بطاقة هوية في غضون عام من إتمامه سن 14 عامًا.¹⁴⁹ ويكون ولي القاصر مسئولاً عن الحصول على البطاقة الشخصية له لأول مرة أو استبدالها.¹⁵⁰ وبما يتماشى أيضاً مع قانون الأحوال المدنية لعام 2007، يوضح قانون

¹⁴⁴ مادة 32(ب) من قانون الأحوال المدنية

¹⁴⁵ مادة 32(ب) من قانون الأحوال المدنية، التعليمات رقم 32(3) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية

¹⁴⁶ مادة 49 من قانون الأحوال المدنية. يذكر هذا بمزيد من الوضوح في التعليمات رقم 49(2) التي تقول أنه: «يجوز منح المواطن البطاقة الشخصية من أي مركز سجل مدني يقدم فيه الطلب.»

¹⁴⁷ كما هو موضح في التعليمات رقم 49(6) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية، تمنح البطاقة الشخصية للمواطن وفق استمارة تنظمها مركز السجل المدني. ويجب أن يكون المواطن حاضراً لكي يتم تنظيم الاستمارة.

¹⁴⁸ التعليمات التنفيذية رقم 49(3) من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية.

¹⁴⁹ وفق التعليمات رقم 49(5)، يمنح الأشخاص الذين تم تسجيلهم بعد أن كانوا مكتومين، أو الذين اكتسبوا الجنسية السورية، مدة 3 أشهر من تاريخ تسجيلهم للحصول على بطاقة شخصية. التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية.

¹⁵⁰ مادة 25 من قانون الأحوال المدنية.

الأحوال المدنية الجديد أن البطاقة الشخصية صالحة لمدة 10 سنوات من تاريخ إصدارها.¹⁵¹ وتجدر الإشارة إلى أن البطاقة بحد ذاتها ليس لها تاريخ انتهاء صلاحية. لكن قانون الأحوال المدنية ينص على أنه يمكن تمديد فترة صلاحية البطاقات الشخصية لأسباب قاهرة بقرار من وزير الداخلية.¹⁵² وبالمثل، تنص المادة 50 على أن الوزير يستطيع تغيير نموذج البطاقة الشخصية - كالمصنوع الأمنية والألوان - ومدة صلاحيتها. كانت توجد أحكام مشابهة لهذه في الماضي، ويُقال إن القرار الأخير المتعلق بهذه المسألة لا يزال مطبقاً حتى اليوم. على سبيل المثال، أصدرت وزارة الداخلية في 2 آذار 2021 توضيحاً يقول إن البطاقات الشخصية المستخدمة حالياً ستبقى صالحة إلى أن تعلن الحكومة السورية إصدار نموذج جديد للبطاقات الشخصية.¹⁵³

9. الحصول على دفتر عائلة خارج سورية

يجمع دفتر العائلة السوري (أو البطاقة الأسرية) القیود المدنية للعائلة، وهو وثيقة رسمية ذات أهمية يُذكر فيها تفاصيل واقعات الأحوال المدنية للعائلة، بما في ذلك وجود زواج مسجل وأطفال من ذلك الزواج. عندما يتزوج شخصان، يجب أن يتقدما بطلب للحصول على دفتر عائلة خاص بهما، منفصل عن دفتر عائلة والديهما. يطلب دفتر العائلة عادة للتسجيل في المدرسة والسفر والحصول على الخدمات العامة الأساسية.

وسع الفصل التاسع من قانون الأحوال المدنية فئة الأشخاص الذين يحق لهم التقدم بطلب للحصول على دفتر عائلة وإحداث تغييرات عليه. لكن مقدم الطلب يجب أن يكون في سورية. وللأسف، لا يزال من غير الممكن التقدم بطلب للحصول على دفتر عائلة من خارج سورية عن طريق السفارة أو القنصلية السورية. لكن الفرصة أصبحت أكبر بقليل بالنسبة إلى الأشخاص الذين خارج سورية ولديهم ولي شرعي أو أقارب معينين أو وكلاء قانونيين في سورية.

«وسع قانون الأحوال المدنية فئة الأشخاص الذين يحق لهم التقدم بطلب للحصول على دفتر عائلة وإحداث تغييرات عليه، لكن مقدم الطلب يجب أن يكون داخل سورية.»

أ) من يستطيع التقدم بطلب للحصول على دفتر عائلة وإحداث تغييرات عليه

كما في القانون السابق، يحق للشخص الذي يكتسب الجنسية السورية الحصول على دفتر عائلة، سواء كان ذلك الشخص داخل سورية أم خارجها.¹⁵⁴ كان قانون الأحوال المدنية لعام 2007 يخول الزوج والزوجة فقط بالحصول على دفتر عائلة، وقّرت المادة 56 من القانون الجديد الأساس القانوني للفئات التالية للتقدم بطلب للحصول على دفتر العائلة للمرة الأولى، أو بطلب لاستبدال دفتر العائلة المفقود أو التالف:

- الزوج أو الزوجة
- الأولاد الراشدين العازبين في حال وفاة والديهما أو غيابهما، أو طلاقهما في بعض الحالات.¹⁵⁵
- الوصي القانوني على الأولاد القاصرين في حال عدم وجود أولاد راشدين عازبين كما دُكر أعلاه
- الوكيل القانوني لأي من الفئات السابقة¹⁵⁶

¹⁵¹ مادة 54، 2021. تنص هذه المادة أيضاً على أنه يجب التقدم لاستبدال البطاقة الشخصية خلال مدة لا تقل عن 30 يوماً ولا تزيد عن 6 أشهر من تاريخ انتهائها.

¹⁵² مادة 54 من قانون الأحوال المدنية

¹⁵³ يمكن رؤية هذا التوضيح على الرابط:

<https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/syria-news/1027452/03-03-2021-لايجب-عندئذ-لا-يخفى-على-الوزير-الداخلي-في-موضوع-طهيرات-الجنسية-والشؤون-المدنية>

¹⁵⁴ مادة 58 من قانون الأحوال المدنية

¹⁵⁵ يحق للأولاد الراشدين العازبين ذلك في حال وفاة والديهما أو غيابهما بسبب السفر أو السجن، أو في حال وفاة الأب وزواج الأم مرة أخرى، أو طلاقها من الأب قبل وفاته.

¹⁵⁶ مادة 56(ج) من قانون الأحوال المدنية. الوكيل هو شخص لديه وكالة قانونية، وفي هذه الحالة، صادرة عن كاتب العدل.

وأياً كان الشخص الذي يقدم الطلب من تلك الفئات، يجب أن يكون داخل سوريا. هذا يعني أن الوكيل القانوني (الذي يحمل وكالة مصدقة من كاتب العدل) أو الوصي القانوني في سوريا يستطيع قانوناً أن يتقدم بطلب للحصول على دفتر العائلة بالنيابة عن الأشخاص الذين يعيشون خارج سوريا. إلا أنه بدون وجود الوكيل أو الوصي القانوني، يجب على الفئتين الأوليين (الزوج والزوجة، أو الأولاد الراشدين العازبين) تقديم الطلب شخصياً لدى أي مركز سجل مدني في سوريا.

تنص التعليمات رقم 156(1) على أنه يمكن الحصول على دفتر العائلة بطلب شفهي يتم شخصياً بعد التحقق من البطاقة الشخصية لمقدم الطلب.¹⁵⁷ وعلى صاحب الدفتر تقديمه إلى رئيس مركز السجل المدني في كل مرة تحدث فيها واقعة أحوال مدنية ذات صلة - كولادة طفل مثلاً - لكي تتم إضافة تلك الواقعة إلى دفتر العائلة.¹⁵⁸ ومن الأمور التي لها أهمية كبيرة بالنسبة للسوريين في الخارج توسيع فئة الأشخاص الذين يحق لهم تسجيل تلك التغيرات على دفتر العائلة، بحيث أصبحت تشمل الوكلاء القانونيين للفئات الثلاث المذكورة أعلاه (الزوج أو الزوجة، والأولاد، والولي الشرعي).¹⁵⁹ يمكن أن يكون ذلك الوكيل القانوني داخل سورية ويتصرف بالنيابة عن أشخاص خارجها.¹⁶⁰

كما ذكرنا سابقاً، ضمن التعميم رقم 1306 الصادر عن وزارة الداخلية في شباط 2021 أن يكون الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على دفتر عائلة والمتخذ في حقهم إجراءات قضائية قادرين على تقديم طلب للحصول عليه.

10. الرسوم والغرامات المتعلقة بالواقعات التي تحدث خارج سورية

أ) الرسوم والغرامات في الطريقة (أ) (البعثة الدبلوماسية السورية)

تبدأ الرسوم المتعلقة بالطريقة (أ) برسوم التسجيل في البلد المضيف كخطوة أولى. وهي تختلف بحسب البلد وبحسب الواقعة المراد تسجيلها وبحسب الظروف. يضاف إلى تلك الرسوم رسوم التصديق من وزارة الخارجية في البلد المضيف في الخطوة الثانية. في الأردن، تكون تلك الرسوم 5 دنانير أردنية، بغض النظر عن نوع الواقعة. أما في لبنان، فتكون رسوم التصديق هذه 5000 ليرة لبنانية. في الخطوة الثالثة، الرسم هو 25 دولار أمريكي لتصديق الوثيقة و25 دولار أمريكي لتسجيلها، أي 50 دولار أمريكي في المجمل.¹⁶¹

تطبق غرامات التأخير بالنسبة للخطوة الأخيرة أيضاً إذا تم تسجيل الولادة خلال سنة من وقوعها، لكن بعد مهلة التسعة أشهر المنصوص عليها، فتكون الغرامة 50 دولار أمريكي. أما إذا تم تسجيل الوفاة بعد مرور أكثر من سنة على وقوعها، تصبح الغرامة 100 دولار أمريكي.¹⁶² إلا أن المرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2021 أعفى المواطنين السوريين والفلسطينيين الذين في حكمهم من غرامات التأخير التي يفرضها قانون

¹⁵⁷ التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية. تنص التعليمات رقم 756(7) على أن دفتر العائلة لا يسلم إلا لصاحبه شخصياً، أو إلى الأشخاص الذين يحق لهم استلامه. ويجب أن يقدم ذلك الشخص بطاقة الشخصية لإثبات هويته.

¹⁵⁸ مادة 56(ب) من قانون الأحوال المدنية. تنص المادة على أنه لا يجوز استخدام دفتر العائلة في المعاملات الرسمية قبل إضافة الوقعات عليه. لاحظ أنه بموجب التعليمات رقم 258(2)، فقط أفراد العائلة الذين شملهم مرسوم الجنسية وتم تسجيلهم في السجل المدني السوري يمكن أن يسجلوا في دفتر العائلة.

¹⁵⁹ مادة 56(ج) من قانون الأحوال المدنية

¹⁶⁰ تطلب وكالة قانونية للوكيل القانوني لكي يستطيع التصرف

¹⁶¹ تخضع الغرامات إلى قانون تحديد الرسوم القنصلية خارج الجمهورية العربية السورية رقم 2/2018

¹⁶² مادة 1 من قانون تحديد الرسوم القنصلية خارج الجمهورية العربية السورية رقم 2/2018

الأحوال المدنية.¹⁶³ وقد دخل هذا المرسوم حيز التنفيذ في منتصف شهر نيسان عام 2021 بالنسبة إلى البعثات الدبلوماسية السورية، وكان سارياً لمدة ستة أشهر.

ب) الرسوم والغرامات في الطريقة (ب) (مراكز السجل المدني في سورية)

في الطريقة (ب)، يحدد البلد المضيف رسوم الخطوة الأولى - وهي رسوم تقرير الولادة أو تقرير الوفاة، ورسوم المحكمة المتعلقة بقرار الزواج أو الطلاق. وتختلف تلك الرسوم بحسب البلد وبحسب نوع الواقعة. بالنسبة إلى واقعات الولادة والوفاة، تكون تكلفة الخطوة الثانية هي ما يتقاضاه المختار في سورية لإصدار شهادة بناءً على التقرير المقدم - وهي تتراوح غالباً بين 2000 و5000 ليرة سورية (1,000 ل.س. = 0.8 دولار أمريكي في 10 تموز 2021). أما في الخطوة الثالثة، فتكون تكلفة تسجيل الواقعة والحصول على بيان من مركز السجل المدني في سورية هي 300 ل.س.، بحسب المادة 60 من قانون الأحوال المدنية.¹⁶⁴

تخضع غرامات التأخير المتعلقة بالطريقة (ب) إلى قانون الأحوال المدنية، وقد ازدادت زيادة بسيطة عما كانت عليه في قانون عام 2007. فالغرامة المفروضة على عدم تسجيل الواقعة خلال فترة التسعة أشهر المنصوص عليها في القانون الجديد ازدادت قليلاً لتصبح 5000 ل.س. بعد أن كانت 3000 ل.س.¹⁶⁵

أما في حال لم يتم التبليغ عن واقعة أحوال مدنية خلال سنة من تاريخ وقوعها (سواء داخل أم خارج سورية)، تصبح الغرامة 15,000 ل.س. بعد أن كانت 10,000 ل.س.¹⁶⁶ وأخيراً، إذا تم التبليغ عن واقعة ولادة الشخص خلال عام من بلوغه سن 18، تصبح غرامة التأخير 20,000 ل.س.، بعد أن كانت 15,000 ل.س. في القانون السابق.¹⁶⁷

رغم أنه من غير الممكن التقدم بطلب للحصول على بطاقة شخصية من خارج سورية، لكننا سنذكر بهدف الإكمال أن رسم الحصول على بطاقة شخصية للمرة الأولى لم يتغير، وهو لا يزال 1000 ل.س.¹⁶⁸ أما رسم استبدال البطاقة بسبب فقدانها أو تلفها فأصبح 7000 ل.س. بعد أن كان 5000 ل.س. سابقاً.¹⁶⁹ وكما كان الحال في القانون السابق، ليس هناك مهلة محددة لكي يقوم الزوجان بالحصول على دفتر عائلة. كما بقي رسم الحصول على دفتر عائلة للمرة الأولى كما هو، 2000 ل.س. إلا أن تكلفة استبدال دفتر عائلة بسبب فقدانه أو تلفه ارتفعت من 5000 ل.س. إلى 7000 ل.س.¹⁷⁰

طُبِّق مرسوم الإعفاء من الغرامات رقم 7 لعام 2021 أيضاً على الطريقة (ب).

ت) العقوبات المتعلقة بالأفعال الإجرامية

نص الفصل الحادي عشر من قانون الأحوال المدنية على العقوبات المفروضة على الأفعال الإجرامية المتعلقة بدفتر العائلة والبطاقة الشخصية.¹⁷¹ فبالمقارنة مع قانون الأحوال المدنية لعام 2007، تم تقليص الحد الأدنى للسجن في العقوبات إلى شهر واحد، ولكن العقوبات المالية ازدادت زيادة كبيرة. وتؤثر زيادة عقوبة التزوير على

¹⁶³ لأن التعليمات رقم 61 من التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية، وهي تعليمات جديدة، تربط الرسوم القنصلية للتسجيل المدني بقانون الأحوال المدنية بوضوح، تم تطبيق الإعفاء على الرسوم القنصلية. وقد تم الإعلان عن هذا أيضاً على صفحات السفارات السورية على موقع فيسبوك.

¹⁶⁴ كان هذا المبلغ في السابق 100 ل.س. بموجب المادة 66 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

¹⁶⁵ مادة 61 من قانون الأحوال المدنية، ذكرت الأحكام المكافئة السابقة في المادة 67 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

¹⁶⁶ مادة 61 من قانون الأحوال المدنية، مادة 68(أ) من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

¹⁶⁷ مادة 61 من قانون الأحوال المدنية، بالمقارنة مع مادة 61 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

¹⁶⁸ مادة 62 من قانون الأحوال المدنية، ذكرت الأحكام المكافئة السابقة في المادة 58 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

¹⁶⁹ مادة 63 من قانون الأحوال المدنية، ذكرت الأحكام المكافئة السابقة في المادة 74 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

¹⁷⁰ مادة 61 من قانون الأحوال المدنية، مادة 70 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

¹⁷¹ يذكر الفصل أيضاً عدة عقوبات على إلحاق الضرر بامتلاكات مركز السجل المدني، لكنها غير ذات صلة هنا.

الأشخاص العائدين إلى سورية من الخارج، إذ يُذكر أنه يتم استخدام وثائق مزورة – سواء عن قصد أو بغير قصد – من قبل اللاجئين في العراق ولبنان والأردن.¹⁷² ويرجع هذا إلى مجموعة التحديات التي تواجههم في الحصول على الوثائق المدنية أو تحديثها، كعدم وجود معلومات دقيقة محدّثة حول القوانين ذات الصلة، أو ارتفاع التكلفة، أو المخاوف الأمنية، أو النزوح المستمر.

عقوبة الاحتفاظ بدفتر عائلة بعد الادعاء بفقدانه والحصول على بديل عنه هي السجن من شهر إلى ستة أشهر، أو غرامة قدرها 200,000 ل.س.¹⁷³ بينما كانت هذه العقوبة في السابق هي السجن من شهرين إلى ستة أشهر أو غرامة تتراوح بين 10,000 و20,000 ل.س.¹⁷⁴

عقوبة استخدام دفتر عائلة شخص آخر أو الحصول على دفتر عائلة بناءً على تعريف كاذب هي السجن من شهر إلى سنتين وغرامة قدرها 150,000 ل.س.¹⁷⁵

أما عقوبة استخدام بطاقة شخصية بعد الادعاء بفقدانها والحصول على بديل عنها فهي السجن من شهر إلى ستة أشهر أو غرامة قدرها 150,000 ل.س.¹⁷⁶ وعقوبة استخدام البطاقة الشخصية لشخص آخر أو الحصول على بطاقة شخصية عن طريق الاحتيال هي السجن من شهر إلى سنتين وغرامة قدرها 150,000 ل.س.¹⁷⁷

¹⁷² المجلس النرويجي للاجئين، تقرير السياسات رقم 4، (وثيقة داخلية)، «الوثائق المزورة واللاجئون السوريون في العراق والأردن ولبنان» (2021).

¹⁷³ مادة 68(أ) من قانون الأحوال المدنية

¹⁷⁴ مادة 71 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

¹⁷⁵ مادة 69(أ) و(ب) من قانون الأحوال المدنية. بالمقارنة، نجد أن عقوبة نفس الجريمة في قانون الأحوال المدنية لعام 2007 كانت السجن من شهرين إلى سنتين وغرامة 50,000 ل.س. مادة 72 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007

¹⁷⁶ مادة 70 من قانون الأحوال المدنية. فرضت المادة 76 من قانون الأحوال المدنية لعام 2007 السجن من شهرين إلى ستة أشهر أو غرامة 20,000 ل.س. على الجريمة نفسها.

¹⁷⁷ مادة 71 من قانون الأحوال المدنية. في قانون الأحوال المدنية لعام 2007، كان هذه العقوبة هي السجن من شهر إلى سنتين وغرامة 50,000 ل.س.

التشريع السوري

- دستور الجمهورية العربية السورية رقم 94/2012
قانون الأحوال المدنية رقم 13/2021
قانون الأحوال المدنية رقم 26/2007
قانون الجوازات رقم 18/2014
قانون الجنسية السوري رقم 276/1969
القانون المدني رقم 48/1949
قانون حماية الطفل رقم 21/2021
قانون الأحوال الشخصية رقم 73/1953
قانون تحديد الرسوم الفئوية خارج الجمهورية العربية السورية رقم 2/2018
الإعفاء من الغرامات بموجب قانون الأحوال المدنية لعام 2021، المرسوم التشريعي رقم 7/2021
التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية 2021
التعليمات التنفيذية لقانون الأحوال المدنية 2007
المرسوم التشريعي رقم 49 لعام 1977

لقانون الدولي

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979
اتفاقية حقوق الطفل 1990
الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية 1966
الإعلان الدولي لحقوق الإنسان 1948

التقارير

مارتن كلتربك (Martin Clutterbuck) ولورا كونيال (Laura Cunial) وبابولا بارسانتي (Paola Barsanti) وتينا جيويس (Tina Gewis)، «ترسيخ الهوية القانونية للسوريين النازحين»، مراجعة الهجرة القانونية 57، شباط 2018، صفحة 59-61، متوفر على الرابط: fmreview.org/syria2018/clutterbuck-cunial-barsanti-gewis.

المجلس النرويجي للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، «تحليل مراجعات قانون الأحوال الشخصية السوري من خلال القانون رقم 4 والقانون رقم 20 لعام 2019». المجلس النرويجي للاجئين، تقرير إخباري «حق اللاجئين السوريين في الهوية القانونية: تداعيات للعودة» 2017، متوفر على الرابط: nrc.no/globalassets/pdf/briefing-notes/iclafinal-syrian-refugees-civil-documentation-briefing-note-21-12-2016.pdf.

المجلس النرويجي للاجئين، تقرير السياسات رقم 4، (وثيقة داخلية)، «الوثائق المعزورة واللاجئون السوريون في العراق والأردن ولبنان» (2021).

المجلس النرويجي للاجئين، «زيجات وولادات غير مسجلة في الأزمة السورية - تحليل للقوانين السورية»، 2021.

توماس ماكجي (Thomas McGee)، معهد انعدام الجنسية والإدماج (ISI)، «نزوح عديمي الجنسية: تحديث عن أكراد سوريا عديمي الجنسية» (2016). مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، «بحثاً عن حلول: معالجة انعدام الجنسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» (2016). متوفر على الرابط: <https://www.refworld.org/docid/57dbdaba4.html>.

NRC

المجلس النرويجي
للاجئين